الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

رهانات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 -2024

" دراسة حالة بلدية القصور"

إعداد الطالب:

بن علي نور الإسلام

إشراف الأستاذ:

د/ برادشة فريد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
جمال الدين بن عمير	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
فريد برادشة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
زكرياء حريزي	أستاذ محاضر "ب"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 – 2025

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): نور الاسلام بن علي الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 102252041 والصادرة بتاريخ 2018/12/07

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: رهانات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل - دراسة حالة بلدية القصور -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 09 جوان 2025

توقيع المعني (ة)

نظرا للمصادقة على إمضاء
السيد: نور الاسلام بن علي
ب.ت.و. رقم: 102252041
القصور في: 09 جوان 2025
رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه النائب
مريخي حسان

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله على وصولي إلى هذه المنزلة من العلم، بفضل الله وتوفيقه أتممت مذكرة الماستر، وماكنت لأفعل هذا لولا أن مكنني الله

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من رحلت عن الدنيا وبقيت في قلبي ودعائي.... والدتي رحمها الله

أهدي ثمرة هذا الجهد لها عرفانا وتقديرا لحنانتها وتضحياتها، سائلا المولى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها.

إلى الوالد الكريم حفظه الله وألبسه ثوب الصحة والعافية وشفاه الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى شريكة حياتي، ورفيقة دربي، زوجتي العزيزة، شكرا لصبرك ودعمك وتشجيعك المستمر فقد كنتي دائما الحافز الأقوى لي للاستمرار حفظها الله ورعاها

إلى أولادي قرة عيني: ريان، جنان، عبد الصمد

إلى الأهل والأصدقاء والأحبة

إلى موظفي وعمال بلدية القصور ولاية برج بوعريريج

إلى كل شخص يحب الخير لهذه الأمة ويسعى دوما لإعادة مجدها

شكر وتقدير

{رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين} سورة النمل-الآية:19

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقي لإنهاء هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ:" **برادشة فريد**" على تكرمه بالإشراف على هذا العمل وعلى توجهاته

القيمة، أسأل الله أن يمده بالصحة والعافية وأن يجعلها في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما لا ننسى بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

مقدمة

تمهيد:

واجهت دول العالم الثالث عدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تتبنى منهجا لا مركزيا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وساد خيار اقتصاد السوق الحر كحل لمواجهة المشكلات الاقتصادية وتنازل الحكومات عن الكثير من وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات اللامركزية والقطاع الخاص.

وأمام هذا الوضع اتجهت دول العالم المتقدمة وكذا النامية منذ النصف الثاني من القرن العشرين للأخذ بنظام الحكم المحلي ونظام الإدارة المحلية كأسلوب في اللامركزية الإدارية، حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة بتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية إلى الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في أقاليم الدولة

ولقد أصبحت الإدارة المحلية في هذا الوقت تحظى باهتمام كبير في كل المجالات، لما لها من تأثير فعال على تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي الرفع من مستوى الرفاهية طالما هي مركز صناعة القرار المحلي عبر أجهزة محلية مسؤولة عن رعاية مصالح المواطنين.

ولأن تحقيق التنمية المحلية يعتبر الركيزة الأساسية للإدارة المحلية، فقد لاقى اهتمام السلطات الجزائرية منذ الاستقلال إلى يوما هذا من خلال المخططات والبرامج التنموية المختلفة التي تهدف إلى تنمية المواطن المحلي وتحسين مستوى معيشته خاصة في المناطق المهمشة، الفقيرة والمحرومة أو ما يعرف بمناطق الظل التي ظهرت نتيجة فشل السياسات التنموية المختلفة.

لذا كان الرهان على الجماعات المحلية العمومية كبيرا باعتبارها عنصرا فاعلا في إحداث تنمية حقيقية وشاملة بالبلاد، خاصة في ظل الصلاحيات الممنوحة لها بمقتضى القانون رقم11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، وكذا القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، كما تعتبر شريكا أساسيا للسلطة المركزية في التنمية المحلية، ولكونها الحلقة الأقرب للسكان المحليين والأدرى بمشاكلهم.

وقد تبنت الدولة الجزائرية عدة برامج تنموية بهدف النهوض بمستوى التنمية المحلية كان آخرها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) الذي يهدف إلى خلق تنمية محلية مستدامة وشاملة وترقية ظروف الحياة وتوفير العيش الكريم خاصة بالتجمعات السكانية والمناطق التي تشهد تأخرا كبيرا في مسار التنمية.

وتعتبر بلدية القصور من بلديات ولاية برج بوعريريج التي تم بها تسجيل وإحصاء مناطق ظل التي تفتقر إلى التنمية خاصة القرى والأرياف المنتشرة عبر كامل تراب البلدية، وهو ما جعل مصالح البلدية تسارع إلى برمجة عدة مشاريع هامة ذات أولوية لتنمية هذه المناطق في إطار الموارد المالية المتاحة لها، وحاولت جاهدة في بذل مجهودات لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان البلدية.

أسباب اختيار الموضوع.

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- حب المعرفة والبحث العلمي في مجال الإدارة المحلية.
- الرغبة الذاتية لمعرفة واقع التنمية المحلية في بلدية القصور، وأهم المشاريع التنموية المنجزة في مختلف القطاعات في مناطق الظل.
- ارتباط التخصص الجامعي مع موضوع البحث.

أسباب موضوعية:

- أصبح موضوع التنمية في مناطق الظل من المواضيع الهامة.
- إثراء الدراسة المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية.
- تشخيص واقع البرامج التنموية بمناطق الظل بالجزائر.

أهمية الدراسة.

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة لأنه يتناول ثلاثة متغيرات تتمثل أساسا في الإدارة المحلية والتنمية المحلية ومناطق الظل، أين تطرق إليه الكثير من الباحثين في العديد من المجالات المختلفة، لذا يمكننا ذكر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تحتل الإدارة المحلية مكانة كبيرة في الدول المتقدمة والنامية لما لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على الإسهامات المعرفية وأهم الأدبيات والدراسات المقدمة من طرف العديد من الباحثين.
- تقديم إطار مفاهيمي يوضح المضامين والدلالات النظرية والعلمية لدور الإدارة المحلية في تنمية مناطق الظل.
- تشخيص البرامج والمشاريع التنموية بمناطق الظل محل الدراسة.
- إثراء الرصيد المكتبي بمرجع جديد ومهم حول موضوع الإدارة المحلية ومناطق الظل.

- إضافة لبنة جديدة تضاف إلى مجموعة البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى معرفة علاقة الإدارة المحلية بالتنمية المحلية لمناطق الظل بصفة عامة، وواقع التنمية المحلية ببلدية القصور ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) بصفة خاصة.

ويمكن صياغة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- بيان الدور التنموي للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل.
- التعرف على متطلبات التنمية في مناطق الظل ومدى تحقيقها.
- تقييم الخطوات التي قامت بها الجزائر لتنمية مناطق الظل.
- مدى مساهمة الجماعات المحلية في تفعيل مناطق الظل.
- إبراز جهود الدولة الجزائرية في تحقيق هدف تنمية مناطق الظل.
- معرفة المشاكل والصعوبات التي تعيق عمل الجماعات المحلية في تحقيق برامجها التنموية.
- التعرف على مناطق الظل ببلدية القصور.
- تقديم احصائيات حول مناطق الظل بالبلدية.
- محاولة معرفة وضعية المشاريع التنموية في مناطق الظل ببلدية القصور، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

الإشكالية

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024؟ وما هو واقع ذلك في بلدية القصور؟

من أجل معالجة وتحليل المشكلة الرئيسية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمناطق الظل؟ وماهي معايير تصنيفها؟
- ما هو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هو واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية القصور؟

فرضيات الدراسة.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

كلما اعتمدت الإدارة المحلية سياسات تنموية ناجحة في مناطق الظل كلما انعكس ذلك إيجابيا على نجاح برامج التنمية المحلية.

الفرضيات الفرعية:

- مناطق الظل هي كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن المرافق العمومية للحياة
- إن نجاح تنمية مناطق الظل مرهون بمدى منح استقلالية أكبر لدور الجماعات المحلية.
- ساهمت بلدية القصور بشكل كبير في تنمية مناطق الظل المتواجدة على مستوى إقليمها رغم كل الصعوبات والمعيقات التي تعترضها.

مناهج الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع ومعالجة إشكالية الدراسة، قمنا بالاستعانة **بالمنهج الوصفي التحليلي** بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع لإعداد الجانب النظري للدراسة ومن أجل جمع المعلومات المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية المحلية ومناطق الظل.

كما قمنا بالاعتماد على **منهج دراسة الحالة** لربط الجانب النظري بالواقع العملي وتدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وتمثل في جمع الإحصائيات حول مناطق الظل في بلدية القصور ودراسة ومعرفة واقع المشاريع التنموية في هذه البلدية، ودراسة البيانات والمعطيات المتحصل عليها.

مقاربات ونظريات الدراسة:

إن بناء أي تحليل موضوعي للدراسة يتطلب نظريات ومقاربات تتناسب والموضوع قيد الدراسة، على خلفية أن النظرية عبارة عن مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية

المحلية ومناطق الظل، كما تساعد النظرية على الفهم والتفسير والتوقع، ومن بين النظريات والمقاربات التي تخص دراستنا هي:

1-نظرية النظم: انطلاقا من مفاهيم عالم السياسة الأمريكي (دافيد ايستون) الذي نظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من المدخلات والمخرجات وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية وسيكولوجية. هذا النسق هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب أعضاء النسق الاستجابة لها.

واستخدامنا لهذه النظرية يكمن في استخدام هذه المفاهيم وربطها بالموضوع قيد التحليل، وذلك أن الإدارة المحلية والتنمية المحلية من منطلق هي عبارة عن مخرجات النظام السياسي، وتشكل مناطق الظل نمط من التفاعل لاستيعاب المدخلات وإعطاء فكرة وأفضل البدائل للنظام السياسي قبل قيامه بإصدار أي قرار يخص الإدارة المحلية والتنمية المحلية.

1-المقترب المؤسسي: حيث يركز هذا المقترب على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التنفيذية والتشريعية ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية وشرحها بالوصف والتحليل، واستخدامنا لهذا المقترب كوننا سنركز على مستويات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وهما الولاية والبلدية.

2-المقترب الوظيفي: يركز هذا المقترب في التحليل على مفهوم الوظيفة (fonction)ودورها في التحليل السياسي، ذلك أن من الظواهر السياسية ما لا تقبل بطبيعتها إلا أن تعرف من ثنايا وظيفتها، فالسلطة السياسية والتي هي صلب علم السياسة لا تعرف لذاتها وإنما تعرف من ثنايا وظيفتها، واستخدامنا لهذا المقترب أننا سنركز على دور ووظيفة مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في القيام بوظائف الحفاظ على النمو والتكيف واستقرار الوحدات المحلية.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

1-الإدارة المحلية:

أ-لغة:

الإدارة من الفعل "أدار" بمعنى تولى شؤون شيء ما ونظمه، والمحلية من " محل " أي المكان أو النطاق الجغرافي المحدد.

ب-اصطلاحا:

الإدارة المحلية هي شكل من أشكال التنظيم الإداري الذي يتم من خلاله تفويض السلطات المركزية إلى هيئات محلية (البلديات والولايات) تتولى تسيير الشؤون اليومية للسكان، ضمن حدود قانونية وتنظيمية، بهدف ضمان فعالية الأداء الإداري وتقريب الخدمات من المواطن.

ج-اجرائيا:

عرفها الباحث **خالد سمارة الزعبي** على أنها " أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية."

وعرفها الدكتور **عبد القادر الشيخلي** بأنها " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق الوطنية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة."

وباختصار فقد اتفق الباحثون والمفكرين على أن: الادارة المحلية هي منظومة تنظيمية وإدارية تمارس من خلال وحدات إدارية محلية منتخبة أو معينة، تمنح صلاحيات قانونية لتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي، وتعنى بتخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل نطاقها الجغرافي، بما يعزز مشاركة المجتمع المحلي ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد، في إطار اللامركزية المالية والإدارية، بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين.

2-التنمية المحلية:

أ-لغة

التنمية لغة من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه. ونمى الحديث أي ارتفع، ونميته أي رفعته، ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به

أما" المحلية" فهي منسوبة إلى المحل أو المكان، أي ما يختص بمكان معين دون غيره.

ب-اصطلاحا:

التنمية في الفكر الاصطلاحي تعني التغير الكمي والنوعي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والمكاني في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي والسكاني بشكل مخطط باتجاه الأهداف المقصودة على المستويات القطاعية والمكانية، وتحسين عناصر الإنتاج كما ونوعا لصالح الانسان الذي يعتبر هدف ووسيلة التنمية.

ج-اجرائيا:

عرفتها **إيمان بكة:** " التنمية المحلية هي عملية التغيير التي تحدث داخل إطار السياسة العامة المحلية التي تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، من خلال قادة محليين قادرين على استغلال واستخدام الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة المادية والدعم المعنوي من الحكومة، من أجل رفع مستوى المعيشة لجميع أعضاء الوحدة المحلية."

وعرفها **أحمد محي خلف صقر:** " التنمية المحلية هي عملية يقوم بها الفاعلون المحليون من خلال المشاركة في إعداد خطط تنموية مستقبلية، كما تعتبر عملية تشاركية تشجع وتسهل الشراكة بين السكان المحليين أصحاب المصلحة، وتمكنهم من تصميم وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي تعتمد على المنافسة واستخدام الموارد المحلية للمجتمع، بهدف خلق مناصب عمل وأنشطة اقتصادية مستديمة على المستوى المحلي."

3-مناطق الظل:

أ-لغة:

عبارة " ظل " في اللغة العربية لها دلالات إيجابية في الأصل، وما يؤكد ذلك هو استعمالات لفظة الظل في الثقافة العربية الإسلامية، فضمن القرآن الكريم" الظل" يرادف معنى النعيم (التوظيف: ظلة، ظلال، ظليلا).

وكذلك الشأن بالنسبة للحديث الشريف ومثاله حديث " سبعة لا يظلهم الله في ظله يوم القيامة" أي يبسط عليهم الحماية الربانية فلا ينالهم لهيب الشمس المسلط على سائر الخلائق.

و"الظل" هو ما لا تصله أشعة الشمس مباشرة، ويستخدم مجازا للدلالة على العزلة أو الإهمال.

ب-اصطلاحا:

تستعمل عبارة " مناطق الظل" للإشارة إلى الأماكن التي تعاني من ضعف التنمية وقلة الخدمات (مناطق مقصاة من التنمية، ويسودها الفقر) سواء داخل المدن أو على حوافها، أو في المناطق الريفية أو الجبلية أو الحدودية.

ج-إجرائيا:

عرفتها **مصالح الوزير الأول الجزائري في حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020:** " مناطق الظل هي المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والمتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية أو إلى القرى والمدن الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تتميز هذه المناطق بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو شبه الفلاحية، ولكن مع وجود عوائق جدية مرتبطة أحيانا بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المادية وغياب الابتكارات، مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومداخيل ضعيفة للغاية للأسر، مما يفضي إلى ظهور جيوب من الفقر زمنن ثم الميل إلى النزوح إلى المدن وإلى الانخفاض الديمغرافي."

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ونظرا لتشعب موضوع دراستنا، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، **الفصل الأول** يتضمن الإطار النظري للدراسة، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الإدارة المحلية، والمبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم التنمية المحلية، في حين أن المبحث الثالث خصصناه لمفاهيم أساسية حول مناطق الظل.

أما **الفصل الثاني** سنحاول من خلاله تجسيد أهم العناصر التي تم التطرق إليها في الفصل الأول، وذلك من خلال تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر، وقد تم تخصيص المبحث الأول دور الولاية والبلدية في تنمية مناطق الظل، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهمية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل، وختمنا الفصل بالمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه لتنمية مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

أما **الفصل الثالث** فسنقوم بتقديم الجانب التطبيقي للدراسة من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني، وذلك من خلال دراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في بلدية القصور ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) واعتمدنا في ذلك على الوثائق الرسمية للبلدية حول المشاريع التنموية في نفس الفترة، بغرض الوقوف على الواقع العملي لتطبيق البرامج التنموية للحكومة لفك العزلة عن المناطق النائية، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم بلدية القصور، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية القصور، أما المبحث الثالث فعرضنا فيه أهم العراقيل التي تواجه بلدية القصور في تنمية مناطق الظل وأهم الحلول لعلاج تلك العراقيل.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات عند القيام بالدراسة نذكر منها:

- نقص المراجع التي تتناول الموضوع خاصة موضوع تنمية مناطق الظل، نظرا لحداثة الموضوع.
- نقص الإحصائيات المتعلقة ببرامج التنمية المحلية بالجزائر.

حدود الدراسة:

تم تحديد الحدود الزمانية والمكانية لهذه الدراسة كما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة بين سنتي 2020-2024، وهو ما يتناسب مع الأهداف المرجوة من الدراسة، في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي المسطر من طرف الجزائر في نفس الفترة.
- **الحدود المكانية:** من أجل الوصول للأهداف المبتغاة من الدراسة تم اختيار بلدية القصور كعينة لدراستنا، لمعرفة الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة الأولى: دراسة **سهل عفاف تحت عنوان " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016."**

تمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية: كيف يمكن للإدارة المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية؟

حيث طرحت الباحثة الفرضية التالية للإجابة عن الإشكالية: الإدارة المحلية العامل الوحيد المساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتطرقت الباحثة في دراستها لمفهوم الإدارة المحلية التي تعبر عن السير الذاتي الذي يعتبر بمثابة وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وفي علامة من علامات الديمقراطية في

الحكم فكلما استعانت الحكومة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها، كما تطرقت في الفصل الثاني إلى أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة المحلية، وفي الأخير توصلت إلى أن الهدف الأساسي لأسلوب الإدارة المحلية يتمثل في تحقيق التنمية المحلية التي تمثل جزء من التنمية الشاملة.

الدراسة الثانية:

دراسة **عثمان سلامة محمد علاوي تحت عنوان " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، 2022.**

تمحورت إشكالية المقال في: ما مستوى فاعلية البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

تطرق الباحث في هذا المقال إلى دراسة مفهوم التنمية المحلية المستدامة وشرح أبعادها وأيضا دور الإدارة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وقد توصل الباحث إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب الحياة ونمط المعيشة، كما يجب على الهيئات الرسمية والمحلية تطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل يشمل مجموعة من النظم كالنظام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

الدراسة الثالثة:

دراسة **فتيحة كرمية تحت عنوان "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل، دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2020-2021."**

تتلخص أهداف الدراسة في محاولة عرض فهم أعمق لموضوع التنمية المحلية والجماعات المحلية ومعرفة وضعية المشاريع التنموية في مناطق الظل ببلدية ببرج بوعريريج والتي تمتعت بالإيجابية، إلا أن هناك تأخر كبير في بعض المشاريع المنجزة.

الدراسة الرابعة:

دراسة **بن معتوق صابر تحت عنوان" قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). مجلة السياسة العالمية، العدد01 ، سنة 2021.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) في إطار تحسين معيشة السكان بالمناطق المعزولة وتحقيق التوازن الإقليمي، وقد صيغت إشكالية الدراسة كالآتي: ما هو واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)؟ وخلصت الدراسة إلى أن التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن استراتيجية مستمرة لتنمية المجتمع المحلي وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين، من خلال المزج بين الموارد الذاتية للمجتمع وموارد البيئة الخارجية مع مراعاة العدالة والاستمرارية إلى جانب الاستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل، وتجسد ذلك من خلال برنامج مناطق الظل الذي يدخل في إطار برنامج مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل اللازم بقيمة 188.42 مليار دج في مختلف المجالات أي ما يعادل نسبة 89.35% من الأهداف المحددة لسنة 2020.

الفـــصـــل الأول:

الاطـار النـظـري

للدراسة

تمهـيد:

مع تعاظم دور الدولة وزيادة مهامها وتطور المجتمعات برزت إشكالية اختيار النمط المناسب لتنظيم المجتمع وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، مما جعل التنازل عن بعض صلاحياتها لصالح وحدات محلية أمرا ضروريا للتخفيف من بعض مسؤولياتها.

هذه الأخيرة تعرف بالإدارة المحلية التي تعتبر الحلقة الوسيطة بين الحكومة المركزية والمواطن المحلي، ونظرا للظروف الاجتماعية الصعبة التي أفرزها الفقر والآفات الاجتماعية والأمراض، نالت التنمية المحلية أهمية كبيرة لدى الباحثين والحكومات والمنظمات المحلية والدولية ومختلف الفاعلين والمؤسسات، نظرا لارتباطها بمصالح الأفراد والمجتمعات المحلية.

ونتج عن السياسات التنموية المختلفة في الجزائر وانتهاج سياسة التنمية من الأعلى إلى الأسفل بدل من الأسفل إلى الأعلى، ظهور مصطلح مناطق الظل الذي بدأ إعلاميا وسياسيا، ثم أصبح مصطلحا اجتماعيا واقتصاديا بامتياز.

ونسعى من خلال هذا الفصل الى القاء الضوء حول الإطار النظري للإدارة المحلية والتنمية المحلية ومناطق الظل وفق ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الـمـحلـية.

شهد العقد الأخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كانت أهمها التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات وانهيار الأنظمة الشمولية والطلب المتزايد على اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأجهزة الحكومية والمجتمع، فانطلاقا من الدور الجديد للدولة وفي عصر العولمة، تعاظم الدور الذي تلعبه وحدات الإدارة المحلية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الشكوك على مدى قدرة الحكومة المركزية في تغطية حاجيات كافة الأقاليم التابعة لها.

وتعد الإدارة المحلية نمط من أنماط التنظيم الإداري ترتبط أساسا باللامركزية الإدارية كأسلوب تلجأ إليه الإدارة العامة للوفاء بالتزاماتها واشباع الحاجات العامة للأفراد، وهذا الأسلوب من أساليب الإدارة له مفهومه ومكوناته ووظائف ومقومات، الذي يختلف عن غيره من الأنماط الإدارية والسياسية القائمة على أساس توزيع الوظيفة الإدارية أو السياسية، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف تعاريف الإدارة المحلية وأسباب النشأة في المطلب الأول، ثم التعرض لمستويات ومقومات الإدارة المحلية في المطلب الثاني، وأخيرا سنتطرق لأهمية الإدارة المحلية.

المطلب الأول: ماهية الإدارة المحلية.

من الصعب إعطاء تعريف دقيق للإدارة المحلية ويرجع ذلك إلى التباين والاختلاف في التعريفات التي يقدمها المفكرين والباحثين والزوايا التي ينظرون إليها في مجال الإدارة المحلية.

الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر.

عرفها فؤاد العطار، بأنها (توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها)[1]

عرفها: CHerKe JO hm بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة[2]

كما تعرف الإدارة المحلية بأنها :(مجموعة الوحدات في الدولة، أيا كانت صورا وعلى اختلاف مستوياتها الموجودة في الدولة والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة القومية في الدولة الموحدة ومن حكومة الولاية في الدولة الاتحادية)[3]

وتعرف أيضا بأنها: العملية التي يمكن تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في الارتقاء بمستويات المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وربط هذه المجتمعات بحياة الأمة لتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية.[4]

ونظر الفقه الفرنسي الى الإدارة المحلية من منظور اللامركزية الإدارية، إذ يتحقق التجسيد المادي للامركزية من خلال نقل اختصاصات كانت تمارسها الدولة إلى هيئات إقليمية أو محلية، تتمتع بشخصية اعتبارية متميزة ومخولة بقدر من الاستقلال الذاتي لتصريف شؤونها تحت رقابة السلطة المركزية.[5]

---

[1]- العطار فؤاد، **مبادئ في القانون الإداري**،1955، القاهرة، ص176.

[2]– صفصاف عمار، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2022، ص05.

[3]– معمر الحاج فتيحة، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2023، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ص16.

[4]–جلجال إيمان، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2017،ص17.

[5]–الهيني صلاح الدين، **تحليل أسس الإدارة العامة**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009،ص278.

وبشكل عام فإن هناك أسلوبين للإدارة نجدهما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم يندرجان على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات عامة إقليمية مستقلة إداريا ومحليا وماليا عن الحكومة المركزية، مما يقودنا للحديث عن المركزية اللامركزية كأسلوبين للتنظيم الإداري هذا الأخير يعبر عن المنهجية التي تتبعها الدولة في كيفية تنظيمها الإداري ومدى أخذها بمبادئ الديمقراطية من أجل السير الفعال للأجهزة الإدارية وتحقيق المصلحة الفردية والعامة.

أولا: المركزية الإدارية

1-تعريف المركزية الإدارية:

المركزية الإدارية تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالهيئات المحلية في البلدان والقرى ويقول ماجد راغب حلو (تقوم المركزية الإدارية على أساس وحدة السلطة التي تضطلع بالوظيفة الإدارية للدولة، ففي هذا النطام تكون كل المرافق العامة في الدولة تابعة للدولة المركزية وحدها)

كما عرفها الدكتور عمار بوضياف بأنها (الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثل الحكومة في العاصمة وهم الوزراء)[1]

ففي ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذن تقوم على استقطاب السلطات الإدارية وجمعها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة.

2-أركان المركزية الإدارية:

تقوم المركزية الإدارية على مجموعة من الأركان والتي نجملها فيما يلي:

- تركيز الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة والتي يكون بيدها وحدها سلطة إصدار القرارات المختلفة، ولا تسمح بوجود مجالس محلية منتخبة، ويتمثل ذلك في "مجموع الهيئات والأجهزة التي تتكون منها خاصة السلطة التنفيذية (الحكومة)بصورة يشرف معها الوزراء من العاصمة على جميع مظاهر وأوجه ذلك النشاط"[2]
- توزيع موظفي الجهاز الإداري على درجات إدارية متصاعدة تتبع كل درجة منها الأخرى مكونين هرما إداريا قاعدته صغار الموظفين وفي قمته الرئيس الإداري الأعلى وهو الوزير.

---

[1]-بوضياف عمار، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر، دار ريحانة، 2000 ، ص65.

شطاب كمال، كليوات السعيد، **التنظيم الإداري في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية،

[2]-المجلد06،العدد01،الجزائر،2022،ص376.

- أن يكون لكل عضو في درجة إدارية أعلى سلطة من دونه في السلم الوظيفي، وهو ما يسمى السلطة الرئاسية مع مسؤولية الرئيس عن أعمال مرؤوسيه أمام رئيسه الأعلى.

أما أشكال المركزية الإدارية فهي تشمل:

1-التركيز الإداري: يسمى بالمركزية الكاملة أو المطلقة أو الوزارية، بمعنى التنظيم الإداري في يد الوزراء، أما الإدارة المحلية في الأقاليم فوظيفتها التنفيذ.

2-عدم التركيز الإداري: يسمى بالمركزية النسبية أو البسيطة، ويملك فيه كبار موظفي الإدارة المحلية تفويضا في بعض الاختصاصات.

ثانيا: اللامركزية الإدارية.

1.تعريف اللامركزية:

هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، ووسيلة لدعم المواطن ومشاركته في الحكم والإدارة، وهي وسيلة فعالة لتحقيق قنوات اتصال سريعة بين المواطنين والمؤسسات وضعت لتنفيذ السياسة العامة.

وهي تقوم أساسا على توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونا، بمعنى آخر نقل بعض الصلاحيات إلى هيئات مستقلة وفي الحدود التي يسمح بها القانون. كما تعني أيضا "الفعل الذي تتنازل الحكومة المركزية به رسميا عن بعض الصلاحيات إلى الجهات الفاعلة والمؤسسات على المستويات الدنيا في التسلسل الهرمي السياسي-الإداري"[1]

كما تعرف اللامركزية الإدارية على أنها أسلوب في التنظيم يقوم على استقلال وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية لممارسة اختصاصات إدارية أصيلة لها مع احتفاظ سلطة المركز بحق الرقابة الوصائية على هذه الوحدات.[2]

2.أركان اللامركزية الإدارية.

يقوم النظام المركزي على ثلاث أركان هي كالاتي:

- **وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية**

[1]-المرجع نفسه ، ص 376 .

[2]-محديد محمد، **محاضرات في الإدارة المحلية**، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2019، ص27.

يعني وجود ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين والدولة.

-إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة:

يقضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة، إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها مما يخولها الاستقلال القانوني من حيث قدرتها الذاتية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات[1]

-الخضوع للرقابة الإدارية:

يعني أن السلطة المركزية لها حق الرقابة على الهيئات اللامركزية، وهي لازمة لكي لا تختل وحدة الاتجاه الإداري في الدولة، مما يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها.

وفي الوقت نفسه انقسمت اللامركزية الإدارية إلى شكلين، تمثل الشكل الأول في اللامركزية الإقليمية والشكل الثاني في اللامركزية المرفقية أو المصلحية. [2]

الفرع الثاني: أسباب نشأة الإدارة المحلية:

ترجع نشأة نظام الإدارة المحلية إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة إلى الاخذ بهذا النظام، نذكر منها بعض الأسباب.

أولا: ازدياد وظائف الدولة

كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والدفاع والعدالة، فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، مما فرض عليها إنشاء هياكل لمساعدتها في القيام بأدوارها. تتمثل في الإدارة المحلية

ثانيا: تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحل

الإدارة المركزية تضع أنماطا وأساليب متشابهة لمعالجة المشاكل، مما جعلها تقع في مشاكل كثيرة بسبب الاختلاف والتفاوت بين المناطق الجغرافية المحلية

[1]-بعلي محمد الصغير، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2002،ص49.

[2]-شطاب كمال، كليوات السعيد، **مرجع سابق**، ص377.

ثالثا: الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية

يحاول نظام الإدارة المحلية إشراك أكبر قدر ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية.

رابعا: العدالة في توزيع الأعباء المالية

يلاحظ أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي لتحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية، أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية فإن العدالة التوزيعية تكون بالتساوي بين أهالي الوحدات المحلية.

خامسا: تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين

إن وجود الهيئات المحلية يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري، وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.

المطلب الثاني: مستويات ومقومات الإدارة المحلية.

ترتكز الإدارة المحلية في أي دولة على اللامركزية الإدارية الإقليمية، التي تقوم على خليتين أساسيتين هما الولاية والبلدية، اللذين يمثلان الهيئات المحلية التي تعمل على تنفيذ برامج التنمية المحلية، ولذا سنقوم في هذا المطلب التطرق إلى الإطار العام لكل من الولاية والبلدية في الجزائر.

الفرع الأول: مستويات الإدارة المحلية

شهدت سنة 2011صدور قانون البلدية 11-10 [1]

جاء بعده قانون الولاية 07-12، وذلك بعد عدة إصلاحات أقرها رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة عليه رحمة الله.[2]

أولا: الولاية

سنركز على تعريف الولاية بموجب المادة الأولى من قانون رقم12-07 المؤرخ في 7 أفريل 1990 على أنها " الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل المجالات و الاختصاصات المخولة بموجب القانون".[3]

وطبقا للمادة 08 من قانون الولاية فإن الولاية تقوم على هيئتين هما: الوالي والمجلس الشعبي البلدي.

1. الوالي:

طبقا للمراسيم التنفيذية والولائية للتعيين في الوظائف العليا للإدارة العليا المحلية، فإنه يعهد اختصاص تعيين الوالي إلى رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على اقتراح من وزير الداخلية والجماعات المحلية وفيما يخص إنهاء مهام الوالي فهذا الإجراء لا يتم إلا بموجب مرسوم رئاسي وهو مطابق لإجراءات تعيينه[4]

---

[1]-صدرقانون البلدية 10/11في الجريدة الرسمية العدد37 المؤرخة في 03جويلية2011.

[2]-صدر قانون الولاية 07/12في الجريدة الرسمية العدد12 المؤرخة في 29فيفري2012.

[3]-بوضياف عمار، **مرجع سابق**، ص116.

[4]-عولمي بسمة، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4 ، 2006، ص 262.

2. المجلس الشعبي الولائي:

يمثل أساسا الإرادة الشعبية بوصفه منتخبا من طرف السكان المحليين، وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، وهناك مجموعة من الشروط يجب توفرها في المترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي هي:

- الجنسية الجزائرية.
- التسجيل في القوائم الانتخابية المعدة من قبل الحزب، فالترشيحات الفردية والمستقلة ممنوعة وباطلة.
- الاستقامة والنزاهة والجدية في العمل.
- أن يبلغ المترشح من العمر 23 سنة كاملة.

ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها خمس (5) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج.[1]

إن تسيير المجلس الشعبي الولائي وذلك من خلال المادة 99 من قانون الانتخاب يتكون المجلس من 35إلى 55 عضوا على أن تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو واحد على الأقل، وفي تسيير شؤون المجلس يقوم بعقد دورات ومداولات إلى جانب تشكيل لجان متخصصة.

- **اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:**

حدد قانون الولاية معالم اختصاصات المجلس الشعبي الولائي والمتمثلة في:

- ✓ ترقية الفلاحة والري من الآفات الطبيعية، التشجير وحماية البيئة والغابات.
- ✓ تهيئة طرق الولاية وصيانتها وترقية هياكل استقبال الأنشطة، الانارة الريفية وفك العزلة.
- ✓ إنجاز هياكل الصحة العمومية، القيام بأعمال الوقاية الصحية.
- ✓ إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وتنمية السياحة بالولاية.

[1]-المادة 169 من الأمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق ل 10 مارس سنة 2021، **يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد 17، 10 مارس 2021.

ثانيا: البلدية

تعتبر البلدية الخلية الأساسية والنواة الأولى لتحقيق التنمية المحلية، نظرا لارتباطها مباشرة بالمواطنين ولذلك تحتل مكانة هامة في التنظيم الإداري في الجزائر.

- **تعريف البلدية:** يمكن تعريف البلدية كما يلي:

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون، وبالتالي هي قاعدة إقليمية لامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتمارس صلاحياتها المخولة لها بموجب القانون[1]

- **ثانيا: خصائص البلدية:**

يمكن حصر خصائص البلدية فيما يلي: [2]

- البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية جغرافية، وليست مؤسسة أو وحدة إدارية لامركزية فنية.
- نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة ووحيدة للامركزية الإدارية المطلقة، حيث أن جميع أعضائها وجميع أعضاء هيئات ولجان تسييرها وإدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر.

- تعتمد البلدية في النظام الإداري الجزائري على إيراداتها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها، وتجد دعما ماليا في إطار الإعانات الممنوحة من طرف الدولة وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

- النظام الإداري الجزائري يعتبر صورة حية للتطبيق الجزائري السليم والفعال لمبدأ ديمقراطية الإدارة العامة ولمفهوم الديمقراطية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
- نظام الوصاية السياسية والإدارية على البلدية دقيق ومحكم وشديد، وعليه فإن كل الاختصاصات المقررة للبلدية وكافة الشروط والإجراءات والأحكام التي يجب ان تعمل في نطاقها ووفقا لها تسيير البلدية وإدارتها محددة على سبيل الحصر تحديدا دقيقا وواضحا وشاملا، لا يجوز الخروج عنها وإلا وقعت أعمال وتصرفات البلديات باطلة وغير مشروعة.

---

[1]–المواد:1،2،3من القانون رقم11–10المؤرخ في 20رجب1432 الموافق ل22 جوان2011، **والمتعلق بالبلدية**، بالجريدة الرسمية، العدد37،03جويلية2011.

[2]–شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية–دراسة حالة البلدية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010–2011، ص18–19.

- **هيئات البلدية:**

تتمثل هيئتا البلدية في المجلس الشعبي البلدي، ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

1-المجلس الشعبي البلدي:

يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية، ولهذا فإن المجلس الشعبي البلدي هو مجلس منتخب يتشكل من أعضاء منتخبين عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج لمدة 05 سنوات.[1] يتم تسيير أعمال المجلس الشعبي البلدي من خلال الدورات، المداولات، اللجان، ويمارس اختصاصاته الواسعة في المجالات التالية[2]: التهيئة والتنمية، التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية

2-رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تضمن الأمر رقم 21-13 تعديلات على قانون البلدية رقم 11-10 على كيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث يقوم الوالي باستدعاء المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي، ثم يجتمع هذا المجلس تحت رئاسة الأكبر سنا قصد انتخاب رئيسه، ثم يتم وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخاب يقوم باستقبال الترشيحات لانتخاب الرئيس، ويقوم بإعداد قائمة المترشحين.

ويقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، ويكون الانتخاب سريا ويعلن رئيسا للمجلس المترشح الحائز على الأغلبية المطلقة للأصوات، وإذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة يجرى دور ثان بين المترشحين.[3]

يمارس رئيس البلدية مجموعة من الصلاحيات يمكن تصنيفها حسب صفته التمثيلية من حيث كونه ممثل البلدية من ناحية ومن حيث كونه ممثل للدولة من ناحية أخرى، وباعتبار مصدر تلك الصلاحيات إن كانت ذاتية أو مفوضة.

الفرع الثاني: مـقومـات الإدارة المحـلية

يجمع الفقه الإداري على وجود ثلاث أركان رئيسية لنظام الإدارة المحلية، سنستعرض لها بقليل من التفصيل.

---

[1]-المرجع نفسه ، ص25.

[2]-بوضياف عمار، **المرجع نفسه**، ص290-292.

[3]-المواد:1،2،3،4، من الأمر رقم21-13 المؤرخ في 22 محرم عام 1443 الموافق ل 31أوت سنة 2021، **يعدل ويتمم** بعض أحكام القانون رقم11-10 المتعلق بالبلدية.

1. وحدات محلية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية:

إن ما يميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية، والاعتراف بهذه الأخيرة للإدارة المحلية ما هو إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلاليتها وبوجود مصالح محلية خاصة به.[1]

تقوم هذه الوحدات بالإشراف على المرافق المحلية الإقليمية بدلا من الحكومة المركزية، كالصحة والتعليم وتوزيع الكهرباء والمياه والنظافة العامة، ويترتب على اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية: الاستقلال المالي، والحق في التقاضي، والأهلية القانونية، وممارسة السلطة والتمتع بامتيازاتها، كما يعتبر موظفو المجلس المحلي موظفين عموميين.

3. مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية:

اعتراف المشرع بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين، سواء يكون ذلك بالانتخابات المباشرة أو بالتعيين أو بالمزج بينهما.

3.خضوع الهيئات المحلية للرقابة:

تعد الرقابة ركنا أساسيا لقيام الإدارة المحلية، وتتولاها جهات متعددة وبوسائل مختلفة، فقد تكون رقابة سياسية وقد تكون رقابة قضائية ويمكن أن تكون رقابة إدارية وفي الأخير الرقابة المالية، وتعنى هذه الرقابة: مجموعة السلطات التي يقررها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات اللامركزية وأعمالها حماية للمصلحة العامة.[2]

---

[1]- الطعامنة محمد محمود، **نظم الإدارة المحلية، (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان،2003، ص09.

[2]– ابرير غنية، **مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في العالم العربي، أطروحة** دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر،2021،ص23.

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية.

للإدارة المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها المتمثلة فيما يلي[1]:

– تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: من خلال اشتراك السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية التي تساعد في تقليل مهام الدولة، فتنوع نشاط الدولة، كإنشاء هياكل تساعد الدولة في الدور المنوط بها.

– تعمل الإدارة المحلية بأسلوبها الخاص الذي يؤدي إلى تحاشي البطيء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية صدار القرارات وذلك من خلال مشاركة المواطن في إعداد واصدارات القرارات المحلية بناء على الحاجيات المحلية ومشروعات ذات العائد المحلي .

– يتبني نظام الإدارة المحلية توزيع المال العام فيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه الأهالي من الضرائب المحلية، ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.

– تقوم الجماعات المحلية ببسط الإجراءات والقضاء على الروتين، فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين وبذلك تحل المشاكل المحلية بدال من الرجوع الى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.

ورغم العيوب التي يراها البعض في نظام الإدارة المحلية، كالقول أنها تمس الوحدة الوطنية، بالنظر إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، إلا أن نظام الإدارة المحلية يتمتع بأهمية كبيرة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري.

الفرع الأول: الأهمية السياسية

ترتبط الأهداف السياسية في الإدارة المحلية بمبدأ تشكيل الجماعات المحلية بالانتخاب وهذا المبدأ يحقق أهداف منها[2]:

---

[1]–بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، **دور الادارات المحلية في دعم التنمية المحلية**، مجلة ايليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العددالأول،2016، ص77–78.[1]

[2]– سماعيلي ياسين عبد الرزاق، **الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية**، مذكرة ماجستير: تخصص إدارة عامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013، ص 39.

1-الديمقراطية: تعتبر الديمقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة المحلية وتتمثل هذه الديمقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي، لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات، وكثيرا ما يقال إن اللامركزية الإقليمية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، كما أن اشراك المواطنين في إدارة وحداتهم الإقليمية يدربهم على أصول العمل السياسي، هذا بالإضافة الى ابراز العناصر الصالحة للقيادة وتدريبها على تحمل المسؤوليات.

2-دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: يجب أن تسعى الإدارة المحلية إلى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية، بحيث يعد التقسيم الإداري وسيلة لإضعاف مراكز القوة التي تكون قائمة، أو القضاء عليها نهائيا كما هو الحال في كثير من الدول التي بها عصبيات قبلية أو طائفية.

3-تهدف كذلك الإدارة المحلية إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة.

4-الإحساس بالمسؤولية العامة: إن اللامركزية تساعد على تربية الناخبين وهم ينتخبون أعضاء مجالسهم المحلية تربية سياسية، وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية.

5-تكوين القيادات المستقبلية: معنى ذلك أن العضو المنتخب الذي يحقق نجاحا على المستوى المحلي، غالبا ما يكون قياديا بارزا ويحقق نجاحا باهرا في الانتخابات البرلمانية ويكون آداءه أحسن على المستوى الحكومي.

الفرع الثاني: الأهمية الإدارية:

تتلخص الأهمية الإدارية في النقاط التالية

1- تحقيق الكفاءة الإدارية: إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل من أهم سمات الإدارة الحديثة وثبتت فاعليته في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين قدراته لمواجهة مختلف المتغيرات والمستجدات

2- تغير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها وتفادي تنميط الأداء الذي يعتبر من عيوب الإدارة المركزية.

3- القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة وبعد الإدارة، حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية، ولا يخضعون لرقابة المستفيدين منها، وزد على ذلك لابد من تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الروتين من خلال تقليص المراسلات والمخاطبات.

4-تحقيق الفعالية: يساهم نظام الإدارة المحلية في تحقيق درجة عالية من الفعالية الإدارية ووضع الخطط واتخاذ القرارات بما يلاءم الظروف المحيطة التي تسمح بالنمو والتطور.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي[1]:

1-توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وايرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

2-تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح وإقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.

3-تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي.

4-ترشيد استخدام الأموال المتحصل عليها من الجباية المحلية.

الفرع الرابع: الأهمية الاجتماعية:

تبرز الأهمية الاجتماعية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

1 -اثارة اهتمام المواطنين وتحفيزهم للتعاون لإدارة شؤونهم المحلية لأن المواطن سيشعر بأنه يشارك بفعالية من خلال ممثليه في المجلس المحلي في إدارة مصالحه اليومية، وهذا من شأنه أن يفجر الطاقات الفكرية والثقافية لدى السكان المحليين.

2-يساهم نظام الإدارة المحلية الى ما وصلت إليه المجتمعات المحلية من خلال الممارسة إلى درجة من الوعي الثقافي والسياسي في تحول الولاء من ولاء للأسرة والعشيرة إلى ولاء للوطن وللمصلحة العامة.

3-الإدارة المحلية تمثل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما تساهم بربط الإدارة المركزية بالقاعدة الشعبية مما يدعم ثقة المواطن واحترام حريته وإرادته في غدارة شؤونه المحلية ضمن الإطار العام للوطن.[2]

---

[1]- طعيمة الجرف، **مبادئ في نظم الإدارة المحلية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1962،ص3.

[2]- عولمي بسمة، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 257.

المبحث الثاني: مفهوم للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية من المحددات الأساسية لرسم السياسات العمومية للدول لتحقيق تنمية شاملة من أجل حل مختلف المشاكل في المناطق النائية والمعزولة وتلبية احتياجات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف أطياف المجتمع، وذلك من خلال حسن استغلال الموارد وعمل الإدارة المحلية بكفاءة وفاعلية واشراك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع.

كما تعتبر التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، لأنها تهدف لخلق التوازن التنموي على المستوى المحلي.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأهميتها.

تحظي التنمية المحلية بأهمية كبرى لدى الحكومات وحتى الأفراد، نظرا للآثار الإيجابية التي تأتي من وراءها، والتي تنعكس إيجابا على المجتمعات المحلية على جميع الأصعدة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية:

ظهر وتطور مفهوم التنمية المحلية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تماشيا وتطور الفكر التنموي عموما، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية، كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة[1]، وتعرف التنمية بصفة عامة بأنها العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات.

أما التنمية المحلية فيمكن تعريفها في أبسط معانيها على أنها:

سلوك اقتصادي واجتماعي حضاري نابع من أنظمة جديدة أكثر فاعلية وتقدم، وأكثر إيجابية وملائمة مع روح العصر تلبية للاحتياجات الإنسانية.[2]

كما تعرف بأنها عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تظافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة وعملهم كفريق واحد، كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص انجاز الأهداف المطلوبة.[3]

وعرفها **سمير محمدعبدالوهاب** على أنها "عملية تغيير البتي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدول".[4]

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 12.

[2]- مشري فضيلة، **التنمية المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق، الجزائر،2023، ص20.

[3]– كروش سعاد، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2023، ص19.

[4]–سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 19–20.

– " التنمية المحلية هي عملية يقوم بها الفاعلون المحليون من خلال المشاركة في إعداد خطط تنموية مستقبلية، كما تعتبر عملية تشاركية تشجع وتسهل الشراكة بين السكان المحليين أصحاب المصلحة، وتمكنهم من تصميم وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي تعتمد على المنافسة واستخدام الموارد المحلية للمجتمع، بهدف خلق مناصب عمل وأنشطة اقتصادية مستديمة على المستوى المحلي".[1]

كما تعرف أيضا بأنها: عملية رفع مستوى المعيشة للجماعات المحلية، وذلك عن طريق اشراكهم في عملية التنمية وتحسين الصناعات المحلية.[2]

أيضا حسب **المشرع الجزائري** وانطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010، فيعرفها بأنها تنمية إقليم المنطقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها: البلديات، الولايات.[3]

– " التنمية المحلية هي عملية يقوم بها الفاعلون المحليون من خلال المشاركة في إعداد خطط تنموية مستقبلية، كما تعتبر عملية تشاركية تشجع وتسهل الشراكة بين السكان المحليين أصحاب المصلحة، وتمكنهم من تصميم وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي تعتمد على المنافسة واستخدام الموارد المحلية للمجتمع، بهدف خلق مناصب عمل وأنشطة اقتصادية مستديمة على المستوى المحلي ".[4]

بناءا على ما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية إجراء تغيير شامل، يتم من الأسفل الى الأعلى في إطار ما يسمى بالتنمية من الأسفل، وذلك من خلال مشاركة جميع الفواعل المحلية، من سكان محليين، مجتمع مدني، جمعيات وقطاع خاص، بهدف تحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي للمواطنين المحليين، والوصول إلى نتائج أفضل.

الفرع الثاني: أهمية التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية الآلية التي يتم من خلالها الاستجابة لمتطلبات وحاجات سكان المناطق المحرومة والمهمشة، كما تعتبر عنصر أساسي للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي، وهي عملية تطوير محلي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف الى الرقي بالوضع الإنساني المعيشي الى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1]–أحمد محي الدين خلف صقر، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 29.

[2]–وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ص105.

[3] – المرجع نفسه، ص21.

[4]–بن معتوق صابر، **التنمية المحلية في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار المتنبي للطباعة والنشر، الجزائر،2024،ص49.

ولأن التنمية المحلية تجاوزت النظام المركزي وشكلت الإطار الملائم القادر على القضاء على الفوارق الموجودة بين الأقاليم، ولكونها عملية ديناميكية مستمرة على المستوى المحلي، فلا يتحقق ذلك إلا بمشاركة عدة فواعل على أساس مقاربة تشاركية للنهوض بالشأن المحلي

إن للتنمية المحلية أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الشاملة، فهي تتسم بالتكامل بين تنمية المناطق الريفية والمناطق الحظرية. وتشمل جميع أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية.... كما تمس كل المجتمعات المحلية وتعمل على نموها بشكل متوازن لتزيد من ترابطها وتماسكها.[1]

المطلب الثاني: خصائص وركائز وأهداف التنمية المحلية.

تتميز التنمية المحلية ببعض الخصائص والميزات، نوجزها في الآتي:

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية

مادام أن التنمية المحلية عبارة عن عوامل متعددة وليست حالة منفردة، فلابد أن تتوفر فيها خصائص لتلبية احتياجات المجتمع وهي كما يلي:

- التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجيات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعددة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إدارية مخططة.

- إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل يعني تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة

- التنمية المحلية توجد في المناطق المتقدمة كما توجد في البلدان النامية وهي تخص المناطق الحضرية كما تخص المناطق الريفية

- تتسم عملية التنمية المحلية بتكامل بين الريف والمناطق الحضرية وبين الجانب المادي والمعنوي.

---

[1]- بوهالي شروق، **دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 -2024**، مذكرة ماستر، جامعة البشير الابراهيمي، الجزائر،2022ص20.

- تتم عملية التنمية المحلية بالاعتماد على الطاقات والموارد اللازمة وفي الوقت المناسب واللازم لتحقيقها.

- تعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع، كما أنها تبدأ من المجتمع وتعود بنتائج مهمة لصالحه.

- تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.[1]

الفرع الثاني: ركائز التنمية المحلية

وللتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص كالآتي:

أ/ **تدخل الدولة:** يكون ذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، ويكون ذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني ومواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

ب/ التخطيط: يمثل التخطيط منهجا علميا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد، وذلك من أجل أحداث التغيير المطلوب.

ج/ اللامركزية: تعتبر العلاقة بين اللامركزية والتنمية المحلية علاقة قوية ومباشرة، لأنها تعكس بصدق وواقعية مشكلات التخلف وطموحات المجتمع المحلي، وتعمل هذه العلاقة على تخفيف العبء على الإدارة المركزية.

هـ/ التوازن الجهوي: يعتبر التوازن الجهوي أهم مبادئ السياسة التنموية، ومبدأ ثابتا غير قابل التنازل من أجل تحقيق نمو متوازن عبر التوزيع العادل للموارد عبر كامل الوطن.[2]

و/ الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يكون ذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، بما فيها المادية والبشرية، عن طريق حشد المبادرات المحلية لتكون محرك التنمية الاقتصادية من جهة وخلق التماسك الاجتماعي من جهة أخرى.

ز/ **الإسراع بالوصول إلى النتائج:** يكون ذلك بكسب ثقة المجتمع في برامج التنمية المحلية ومدى فاعلية البرامج التنموية، وهو ما يسهل تحقيق نتائج مميزة في وقت وجيز وبأقل جهد ممكن.

---

[1]– المرجع نفسه، ص21.

[2]– خوني يوسف، **إدارة التنمية المحلية والرهان التنموي في الجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد02، مخبر الأمن الإنساني الواقع الرهانات والآفاق،2022، ص657.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المحلية

إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية في المجتمع الريفي هو القضاء على الجهل والفقر والبطالة، وتأمين جميع السبل التي تكفل تحقيق التنمية السريعة والمتوازنة لكافة القطاعات ولصالح جميع فئات المجتمع الريفي

وتتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن اشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية الحاجيات الأساسية كالعلاج والامن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل.

- تمكن الجماعات المحلية بالتدخل المكثف في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المساهمة في تغيير السلوك التنموي لأفراد الوحدة المحلية، وذلك من خلال المشاركة في العمل التنموي على مستوى وحداتهم وتعتبر هذه التغييرات هدفا رئيسيا لممارسة عملية التنمية المحلية .

- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في مختلف المجالات.

- التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والحرية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

- التصدي ومحاربة مختلف الآفات الاجتماعية (الجريمة والعنف، السرقة المخدرات ....) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (الزراعة–صناعة–خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر والعائلات، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود.

- زيادة الدخل الوطني ويتوقف ذلك على مدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات.
- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية، خاصة في الريف

من أجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.[1]

- اقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات واشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات، وحتى داخل الإقليم الواحد.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء، الإنارة، الغاز والكهرباء، الاتصالات والمواصلات، التربية والتكوين، الرياضة والترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).[2]

الفرع الرابع: أبعاد التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة داخل المجتمع المحلي وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم.[3]

ويمكن تحديد أبعاد التنمية المحلية كما يلي:

1-البعد الاقتصادي:

تعمل التنمية المحلية على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات الاقتصادية التي يتميز بها الإقليم، كما تعمل على امتصاص البطالة وبناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات ومدارس، واستقطاب المستثمرين من خارج الأقاليم المحلية.

2-البعد الاجتماعي :

يمثل هذا البعد الاجتماعي جوهر التنمية المحلية من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع كالتعليم والصحة والأمن والإسكان، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

---

[1]- كرمية فتحية، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل**، دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2020_2021، ص40.

[2]- شريفي أحمد، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 13، العدد 01، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر3 ، 2009، ص 52.

[3]- بن مهدي هادية، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020_2021، ص46.

3-البعد الإداري :

تعمل التنمية المحلية على تمكين الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية واتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها مع المتغيرات البيئية، من أجل تطوير مهارات أفراد المنظمة ورفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية.

4-البعد السياسي :

تهدف التنمية المحلية الى تحقيق الاستقرار للنظام السياسي، وهذا بالأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية الجماهيرية في اختيار النخب الحاكمة أو ممثلي المجالس الشعبية المحلية.

كما يقصد بالبعد السياسي مدى تحقق التفاعل أو الاندماج بين النظام السياسي ومجموع أعضاء الجماعة الوطنية وذلك من خلال دعم المشاركة السياسية لتحقيق التنمية السياسية.[1]

5-البعدالإنساني:

يعتبر الانسان رأسمال مهم في عملية التنمية، ولهذا اتفق المفكرون الاجتماعيون على اعتباره أساس التغيير لتحقيق التنمية الإنسانية.

[1] -خنوش محمد، **معوقات التنمية في إفريقيا**، دط، النشر الجامعي الجديد، الجزائر،2020، ص32.

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المحلية ومعوقاتها.

إن الافتقار لإدارة سليمة للنمو على المستوى المحلي، يتسبب في تدمير الموارد الطبيعية والبيئية، والتأثير على الموارد المتاحة التي تشكل فرصا لتحقيق التنمية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بالمناطق الريفية والحضرية، وعليه يجب أن يتم صياغة المشروع التنموي بناء على الخصوصيات المحلية، واعتماد المشاركة الشعبية في تحديد الأهداف التي تعكس تطلعات المواطنين، وذلك بالاعتماد على المرتكزات التالية:[1]

الفرع الأول: مرتكزات التنمية المحلية.

- **الرؤية الاستراتيجية:** أي أن مشروع التنمية يجب أن يسعى إلى تمكين وجودية المواطن فيه وتوسيع نطاق خياراته؛
- **المشاركة الشعبية:** يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع المحلي مع مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية، والمشاركة الشعبية بصفة عامة هي مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة التنموية العامة، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الوحدات الإدارية للحكومة المركزية والمحلية؛
- **الشفافية:** تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين لضمان التشخيص السليم والتخطيط العلمي والتقييم الدقيق؛
- **المحاسبة:** المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي إخلال بأي هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع؛
- **الفاعلية:** فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه ف تمكين السكان من القدرات الأساسية، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية؛
- **التوافق:** توافق المعنيين دعامة لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالمجالس المنتخبة، رئيسا وأعضاء، أو بالنسبة للشركاء المتدخلين محليا وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ؛

---

[1]– بونقاب عادل، **دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل عملية التنمية المحلية المستدامة–دراسة تقييمية لبرنامج تنمية الهضاب العليا**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، الجزائر،2017–2018، ص22–23.

- **الإنجاز:** يعد القرب والتشاور والاشتراك، واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الإنجاز الذي يبنى على الكفاءة، الشفافية، الجودة، والحد من هدر الوسائل والإمكانيات؛
- **المراقبة:** إذ يجب ربط الخطة التنموية بخطة مراقبة، يشارك فيه كل المعنيين بالإقليم، تجسيدا للتوافق المنشود وكنتيجة حتمية للمسؤولية الكبيرة تجاه الأجيال القادمة؛

الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية.

إن عملية التنمية المحلية ليست بالعملية السهلة على أرض الواقع، خاصة في الدول التي كانت مستعمرة من قبل أو التي عانت من مشاكل سياسية أو داخلية تكبح جماح التنمية، ويمكن ذكر بعض المعوقات التي تواجه التنمية المحلية في الاتي:

أولا: معوقات إدارية.[1]

- تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين؛
- البطء الشديد في اصدار القرارات؛
- عدم توفر نسق كفئ للمعلومات؛
- العجز عن الكفاية الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية في عمليات التنمية المحلية؛

ثانيا: معوقات سياسية.[2]

- حدوث مواجهات وانشقاقات داخل المجالس المحلية، مما يؤدي إلى تعليق المشاريع التنموية؛
- وضع أهداف غير واقعية ضمن استراتيجية التنمية ورفع شعارات تخالف الأهداف المحددة؛
- التسيير بطرق تقليدية لا تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي وطموحات المجتمع المحلي؛
- التخطيط المركزي لبرامج التنمية المحلية دون مراعاة خصوصيات واحتياجات المناطق؛
- اهمال المشاركة المجتمعية وتغييب دور الإدارة المحلية في برامج التنمية؛

---

[1]-منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012، الطبعة الأولى، ص 30.

[2]-بخوش عبد الرحمان، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2022-2023، ص 113-114.

ثالثا: معوقات اجتماعية.[1]

- القيم الاجتماعية السائدة والتي تمثل الإطار المرجعي للأفراد؛
- مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر؛
- ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية اتجاه المجتمع؛
- ارتفاع نسبة الأمية؛
- تجاهل المشاركة الشعبية ونوعية القيادات وطرق الاتصال؛

رابعا: معوقات ثقافية.[2]

تعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية المحلية في الدول وخاصة النامية منها من أهم التحديات التي يواجهها القائمون على عملية التنمية، لما فيها من متناقضات ثقافية، كالجهل والتقاليد البالية والمعتقدات الميتافيزيقية. ولذلك فإن للتعليم والتوعية دورا هاما في تنفيذ برامج التنمية، فالمواطنون يشعرون دائما بنوع من التهديد الداخلي لأمنهم واستعدادهم إذا ما وجدت محاولة لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية.

خامسا: معوقات اقتصادية.[3]

- ضعف مصادر التمويل المحلي وهشاشة النظام الجبائي واعتماد الجماعات المحلية على مساهمة الدولة بشكل كبير؛
- عدم قدرة المجتمعات أو الادارة المحلية على مواكبة التكنولوجيا والأساليب الحديثة، بسبب ارتفاع تكلفتها أو الجهل بأساليب استعمالها؛
- سوء التخطيط والبرمجة وغياب الدراسات المسبقة لبرامج التنمية؛
- عدم قدرة الإدارة المحلية على استقطاب الاستثمارات الخارجية؛
- ضعف البنى التحتية والأسواق المالية المحلية التي من شأنها دعم التنمية المحلية؛

---

[1]-منال طلعت محمود، **مرجع سابق**، ص 29-30.

[2]-محمد سيد فهمي، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 198-199.

[3]- بخوش عبد الرحمان، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من منظور إسلامي، مرجع سابق**، ص 110-111.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية لمناطق الظل

تزايد الاهتمام بمقاربة مناطق الظل بعد تولي السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية، وقد ظهر هذا المصطلح بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 فيفري 2020، أين تم عرض تحقيقا بعنوان " معاناة مناطق الظل" من انجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس عبد المجيد تبون، والذي أظهر المعاناة التي يعيشوها قاطنو المناطق المعزولة والتي عبر بمصلح " مناطق الظل" وشرعت الحكومة سنة 2020 في إعداد برنامج عاجل بهدف تنمية المناطق المهمشة والمعزولة والمحرومة وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة لتحقيق التنمية الوطنية.[1]

[1]-حدوش وردة، بسة سامي، **ماهية مناطق الظل وقراء في البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص225.

المطلب الأول: مفهوم مناطق الظل

مصطلح مناطق الظل من بين المصطلحات الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل، جاءت نتيجة أحداث وتراكمات لمشاكل عانت منها مناطق عديدة في الجزائر، كالفقر والتهميش والغبن، ورغم حداثة المصطلح حاول العديد من الباحثين إعطاءها تعريفا نذكر منها:

– "مناطق الظل هي المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والمتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية أو إلى القرى والمدن الأخرى. بالإضافة الى ذلك، تتميز هذه المناطق بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو شبه الفلاحية ولكن مع وجود عوائق جدية مرتبطة أحيانا بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المادية وغياب الابتكارات مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومداخيل ضعيفة للغاية للأسر، مما يفضي إلى ظهور جيوب من الفقر ومن ثم الميل إلى النزوح إلى المدن وإلى الانخفاض الديمغرافي".[1]

– "مناطق الظل هي عبارة عن نقاط سوداء منتشرة عبر جميع التراب الوطني ومتمركزة بشكل كبير في القرى والأرياف والبلديات النائية والمعزولة، إضافة إلى أطراف المدن التي تعتبر هي كذلك مناطق ظل وتتميز بقلة وجود أو انعدام أبسط مقومات الحياة، كالمياه والكهرباء والغاز، والطرقات، إضافة إلى انعدام مراكز التعليم والمرافق الصحية وأماكن اللعب والتسلية...الخ".[2]

– "مناطق الظل هي تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة من التنمية وتتميز هذه المناطق بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات ، كما تعد هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية، وكذا الربط بشبكات الكهرباء الريفية الغاز الطبيعي، ونقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب ...الخ، إضافة الى عدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وتقدم خدمات سيئة وغير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم وخلل واضح في التوازن الإقليمي ".[3]

---

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية–مصالح الوزير الأول: **حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة2020**، الجزائر، فيفري2021، ص51.

[2]– بن معتوق صابر، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020–2024)**، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد01، 2021، ص293.

[3]– بن فردي موسى، **مناطق الظل–التوجه الحكومي الجديد–**، جريدة الحوار، 2020/04/01، الموقع الالكتروني:
http://elhiwar.dz/opinions/167144/.(15/02/2025).

بناءا على التعريفات السابقة يمكن القول إن مناطق الظل هي المناطق والوحدات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية التي تعيش خارج دائرة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك نتيجة سوء التخطيط المركزي والمحلي، مما ولد البعد والعزلة والحرمان والتهميش والفقر لهذه المناطق.

المطلب الثاني: خصائص مناطق الظل

تتميز مناطق الظل بمجموعة من الخصائص نذكر منها أهمها فيما يلي:[1]

- غياب فرص التنمية بسبب نقص الموارد الاقتصادية أو عدم استغلالها بصورة جيدة؛
- صعوبة الوصول اليها بسبب الموقع الجغرافي وبعد المسافة والتضاريس الصعبة وشبكة الطرق المهترئة وقلة المواصلات، إضافة الى عزلة بعض التجمعات الريفية؛
- مناطق الظل تعيش في عزلة عن الحضارة والمدينة وعدم رضا المواطنين عن أداء المنتخبين؛
- انخفاض معدلات تدفق وتوزيع الكهرباء اليها وعدم وجود بنية تحتية مناسبة للاتصالات؛
- الكثافة السكانية المنخفضة وغياب فرص العمل؛
- انتشار التسرب المدرسي وعمالة الأطفال دون السن القانونية وفي اشغال يومية شاقة دون تأمين وخفية عن الجهات الرقابية؛
- اهدار الطاقة المائية بسبب عدم قابلية السدود لاحتواء الكميات الكبيرة من مياه الأمطار؛
- غياب الإعلام للتعريف بالظروف القاهرة التي تعيشها مناطق الظل؛
- انتشار وتفشي التلوث البيئي الرهيب وغياب الأمن الصحي ونظام صرف صحي غير ملائم أو منعدم، الذي يتبعه حتما غياب الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- السكن الهش وغير اللائق وعدم التخطيط للسكن وعدم اتباع الطرق العصرية؛
- الدخل الضعيف لسكان هذه المناطق، خاصة الريفية منها وارتفاع مستويات الأمية؛

[1]– محمودي مليك، سالمي عبد الوهاب، زروحي صباح، **دور المخططات البلدية للتنمية في دفع عجلة التنمية بمناطق الظل في الجزائر مع الإشارة لبلدية المسيلة**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 21مارس2022،ص05.

المطلب الثالث: معايير اعتماد مناطق الظل

بهدف إحصاء المناطق المحرومة وتصنيفها كمناطق ظل في الجزائر تم الأخذ بعين الاعتبار توجيهات وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال التعليمة الوزارية 1253لسنة2020 والتي تقيم مناطق الظل وفق صنفين هما:[1]

الصنف الأول: المناطق غير مزودة بمياه الشرب، غير مربوطة بشبكة الكهرباء، غير المزودة بالغاز الطبيعي، لا تتوفر على شبكات الصرف الصحي، انعدام النقل العمومي والمراكز الصحية، منعدمة الطرقات أو التي بها طرقات مهترئة وغياب الأمن.

الصنف الثاني: المناطق التي لا تتوفر على الإطعام المدرسي، التدفئة المدرسية، اكتظاظ الأقسام، الملاعب الجوارية، الأخطار الطبيعية (واد، انجراف تربة،)

مع الأخذ بعين الاعتبار في إعطاء الأولوية في التصنيف ما يلي:

- ✓ بعد المنطقة عن مركز البلدية (مقر البلدية)؛
- ✓ المساحة التقريبية للمنطقة؛
- ✓ عدد السكان؛
- ✓ بعد المنطقة عن المدرسة الابتدائية والمتوسطة الأقرب؛
- ✓ بعد المنطقة عن المركز الصحي الأقرب؛
- ✓ بعد المنطقة عن السوق الأقرب؛

[1]– بن حركو غنية، **مناطق الظل في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد**01 (جانفي2024)، جامعة خنشلة،2024، ص116.

المطلب الرابع: شروط ومتطلبات التنمية في مناطق الظل.

إن تأهيل مناطق الظل وتداركها يشكلان شرطا من شروط التنمية الوطنية.

الفرع الأول: شروط تنمية مناطق الظل.

تتمثل شروط تنمية مناطق الظل في النقاط التالية[1]:

- مشروع تنمية مناطق الظل يكتمل فقط في ظل التنمية العادلة؛
- عدالة توزيع التنمية تنطلق من ترقية مناطق الظل إلى مجمعات سكنية راقية؛
- استراتيجية تنمية المناطق الفقيرة يجب أن ترتكز على رؤية علمية دقيقة؛
- تتموضع نجاعة ونجاح سياسة التنمية في مناطق الظل بضبط المفهوم وتحديد الرؤية والتخطيط؛ ووضع منهجية عمل وفق جدول زمني؛
- مبدأ المشاركة الشعبية مع جهود الحكومة وجهود الجماعات المحلية التي تلعب دورا قياديا في إحداث التغيير نحو الأفضل؛

الفرع الثاني: متطلبات تنمية مناطق الظل.

تتمثل متطلبات تنمية مناطق الظل فيما يلي:[2]

- قامت الدولة الجزائرية ولاهتمامها بهذا الموضوع بتكليف مستشار للرئيس قصد تجسيد هذه المهمة والذي يقوم بدورات حول الوطن والأخذ بآراء المختصين وأخذ القرار فيما يتعلق بتحقيق متطلبات المجتمع المدني باعتباره فاعلا من فواعل التنمية؛
- توفير كل مصادر التمويل من الميزانيات، وتجنيد الوسائل البشرية التي ترافق انجاز المشاريع؛
- مراقبة دائمة وميدانية من طرف الأعضاء المنتخبين لكل من البلدية والولاية وذلك قصد ضمان نوعية الإنجاز وترشيد النفقات العمومية؛
- دراسة الولاة لكل الإمكانيات اللازمة وإيجاد المواد لتمويل المشاريع في هذه المناطق المعزولة؛
- انجاز البرامج القطاعية والمحلية سواء على المجالس البلدية والولائية؛
- خلق استثمارات ومناصب الشغل من طرف الولاة؛

---

[1]– قويدري كمال، دواجي محمد لمين، **دور المالية الإسلامية في دعم وتجسيد برنامج الحكومة 24/20 لتنمية مناطق الظل في الجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 21 مارس 2022، ص 05.

[2]– بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص154.

- انجاز الهياكل القاعدية للطرق، المدارس، مراكز الصحة، مراكز البريد والعديد من المؤسسات الخدماتية؛
- توفير الكوادر المؤهلة للعمل فني للسهر بالقيام بالتنمية ودعم النشاطات والمشاريع؛
- جمع المعلومات وتحليلها لتحديد أهم المشاكل والقضايا التي تشغل أفراد المجتمع؛
- تدعيم قدرات الإدارة المحلية وفرق العمل الميدانية لتنفيذ المشروع؛
- زيادة فعالية الخدمات التي تؤدي لأفراد مناطق الظل؛
- التنسيق بين الجهود المحلية في إطار التنمية؛
- زيادة العمالة والدخل الحقيقي للسكان؛

المطلب الخامس: محددات التنمية المحلية بمناطق الظل.

في ضوء تحديد مضمون مناطق الظل يستدعى وضع محدداته لإبراز خصوصيته حتى يتم وضع مخططات تنموية لا تقتصر على المدى القصير والمتوسط والطويل، بل يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يشترط وضوح محدداتها، وتتمثل فيما يلي[1]:

الفرع الأول: محددات جغرافية.

بموجبه يتم تحديد هذه المناطق التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية، فلاحية، سهبية، ساحلية، صحراوية، مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو في الحدود بين الولايات تكون بعيدة لبضعة كيلومترات فقط عن القرى المركزية.

الفرع الثاني: محددات اقتصادية.

وهي تلك المناطق التي لها خصائص اقتصادية ذات طابع فلاحي، سياحي، خدمي أو صناعي.

الفرع الثالث: محددات حضارية.

وهي تلك المناطق الواقعة داخل المدن والتي بها كثافة سكانية أكبر نتيجة للنزوح الريفي نحوها بغية البحث عن العمل أو الدراسة خاصة الجامعات وتحسين ظروف المعيشة.

---

[1]–بن شعايب نصر الدين، عثماني فايزة، **عصرنة الإدارة الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة مناطق الظل بولاية تلمسان–**، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 04، 2021، ص 461.

الفرع الرابع: محددات ريفية.

وينظر لها تلك المناطق التي تقع خارج المدن وحجمها ونسبة سكانها قليلة مقارنة بالمدن وغالبا ما تتميز بضعف مستوى المعيشة لساكنتها وارتفاع نسبة البطالة خاصة البطالة الموسمية والمرتبطة عموما بالعمل الزراعي.

الفرع الخامس: محددات لحجم الكثافة السكانية.

حيث يمثل السكان مجموعة من الأشخاص الذين يتمركزون في منطقة جغرافية معينة في فترة محددة.

الفرع السادس: محددات فنية.

والمتعلقة عموما بشبكات الاتصال والتكنولوجيا والتقنية وهي من أولويات عملية التنمية وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول لمحو ملف الفوارق الإقليمية، وخفض التكاليف وتشجيع حركة الأعمال إلى المناطق المحرومة.

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل تطرقنا للإطار النظري لكل من الإدارة المحلية والتنمية المحلية ومناطق الظل، ويمكننا القول إن نظام الإدارة المحلية أصبح من مظاهر الدولة الحديثة الذي يتصل اتصالا وثيقا بتوزيع وظائفها الإدارية المتعددة، حيث تعتبر الهيئة الحكومية المكلفة بإدارة التنمية على المستوى المحلي وتحسين الإطار المعيشي في مناطق عديمة التنمية والمتضررة التي تعاني من عدة مشاكل تنموية وتعاني من الاقصاء والتهميش والغبن التنموي.

واتخذت الدولة الجزائرية عدة تدابير وإجراءات لتدارك النقص بمناطق الظل وتقليص فجوة التنمية المحلية من خلال خلق التوازن التنموي ورفع مستوى الخدمات. لكن رافق ذلك عدم توفير قدرات وسوء التنفيذ وعدم التناغم مع احتياجات المواطنين، مما عطل الإدارة المحلية في تحقيق أهدافها التنموية.

الفـصـل الثانـي:

تجسيد دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية لمناطق الظل في الجزائر

تمهيد

أدى ظهور ما يسمى بمناطق الظل التي تفتقر للتنمية والتي تعيش بمعزل وبعد عن مراكز الحياة في مختلف المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية إلى توجيه أصابع الاتهام إلى العديد من الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية، وعلى رأسها الجماعات المحلية باعتبارها الحلقة الأقرب للسكان المحليين والأدرى بمشاكلهم واحتياجاتهم وعنصرا فاعلا ومهما في تحقيق تنمية حقيقية وشاملة بالبلاد ، التي تقوم بمجموعة من المهام والادوار لتحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل وهذا من جهة، ومن جهة أخرى كشفت مناطق الظل عن المشاكل والتحديات التي تعيشها الجماعات المحلية في الجزائر اليوم كقلة الموارد المالية وضعف كفاءة العنصر البشري، الأمر الذي يتطلب اليوم وأكثر من أي وقت مضى البحث عن إيجاد آليات واستراتيجيات فعالة لتفعيل ودعم دور هذه الجماعات في تنمية المجتمع المحلي ، ويكون ذلك بمختلف الوسائل والموارد المالية وصيغ التمويل للمشاريع التنموية أو من خلال المخططات والبرامج التنموية التي وضعتها الدولة الجزائرية كبرامج الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الأول: دور البلدية والولاية في تنمية مناطق الظل.

تلعب الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية في إطار الصلاحيات التي منحها لها القانون، فالبلدية تعتبر نقطة المشاركة الأولى للمواطن المحلي في إدارة وتسيير شؤونها، وهذا لكونها الجماعة الإقليمية القاعدية.

أما الولاية فتعتبر همزة وصل بين ما تحتاج إليه البلديات من جهة والهيئات الإدارية المركزية من جهة أخرى، كما تعتبر أهم جسر تتبناه الحكومة للتواصل مع القاعدة الشعبية.

وتقوم كل من الولاية والبلدية بالمساهمة في تنمية مناطق الظل داخل الإقليم من أجل إخراجها من التهميش والمعاناة، وسنتناول دور كل منها في هذا المجال.

المطلب الأول: دور البلدية في تنمية مناطق الظل.

تساهم البلدية مساهمة كبيرة وفعالة في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، خاصة في ظل الصلاحيات الواسعة التي منحتها التشريعات والقوانين الجديدة، وتتمثل مساهمة البلدية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في المجالات التالية:[1]

الفرع الأول: التهيئة والتنمية: ويتمثل دور البلدية فيما يلي:

- إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والبيئة، خاصة عند إقامة المشاريع على إقليم البلدية؛
- بعث تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، وبالتالي تشجيع الاستثمار وترقيته؛
- حماية التربة والموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لهما؛

الفرع الثاني: التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: ويتمثل دور البلدية فيما يلي:

- التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، والسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، والسهر على احترام الأحكام في مكافحة السكنات الهشة غير القانونية؛
- حماية الأملاك العقارية الثقافية، والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية؛
- الحفاظ على الوعاء العقاري للبلدية، والأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة؛
- تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء الأنشطة الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية، وترقية برامج السكن؛
- توفير الشروط التحفيزية للترقية العقارية في مجال السكن، كما تساهم في ترقية برامج السكن؛
- تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء؛

[1]–القانون رقم 11–10 المؤرخ في 20 رجب1432 الموافق ل22جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 03جويلية2011.

- السهر على تسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية، وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية؛

- تساهم البلدية إلى جانب الدولة في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية لا سيما تلك المخلدة للثورة التحريرية؛

الفرع الثالث: التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها؛
- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية، والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ؛
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية؛
- تقديم مساعداتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية؛
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها؛
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها؛
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب شغل؛
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة والمعوزة، وتنظيم التكفل بها في إطار التضامن والحماية الاجتماعية، إضافة إلى مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها، والحفاظ على ممتلكات العبادة؛
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة؛

الفرع الرابع: النظافة والصحة وحفظ الطرقات البلدية:

ويتمثل دور البلدية فيما يلي:

- توزيع المياه الصالحة للشرب؛
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها؛
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها؛

- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة؛
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور ؛
- صيانة طرقات البلدية؛
- وضع إشارات المرور التابعة لشبكة طرقها؛
- تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري والمساهمة في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ؛

المطلب الثاني: دور الولاية في تنمية مناطق الظل

تقوم الولاية بمجموعة من الأدوار الهامة التي تؤدي إلى تحقيق تنمية محلية بمناطق الظل في عدة مجالات، كالتالي[1]:

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية:

ويتمثل دور الولاية فيما يلي:

- تحديد المناطق الصناعية المراد إنشاؤها والمساهمة في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل؛
- تسهيل استفادة المتعاملين من العقار الصناعي؛
- تسهيل وتشجيع وتمويل الاستثمارات في الولاية؛
- المساهمة في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية؛
- ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار ؛

الفرع الثاني: الهياكل القاعدية الاقتصادية:

ويتمثل دور الولاية فيما يلي

- القيام بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها؛
- تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به؛
- القيام بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات؛
- تشجيع التنمية الريفية، خاصة في مجال الكهرباء وفك العزلة؛

[1]–القانون رقم12–07المؤرخ في 28ربيع الأول 1433الموافق ل 21فيفري2012، **والمتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد12،29فيفري2012.

الفرع الثالث: الفلاحة والري:

ويتمثل دور الولاية فيما يلي:

- حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، والوقاية من الكوارث الطبيعية؛
- تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها؛
- الوقائية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية؛
- تنمية الري الصغير والمتوسط؛
- المساعدة التقنية والمالية لبلديات الولاية في مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية؛

الفرع الرابع: تجهيزات التربية والتكوين المهني:

ويتمثل دور الولاية فيما يلي:

- انجاز مؤسسات التعليم الثانوي والمهني مع التكفل بصيانتها والمحافظة عليها، وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.

الفرع الخامس: النشاط الاجتماعي والثقافي:

ويتمثل دور الولاية فيما يلي:

- المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، لاسيما اتجاه الشباب والمناطق المراد ترقيتها؛
- انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات، والسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية؛
- اتخاذ كل التدابير لتشجيع انشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية؛
- تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي؛
- حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة؛
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتكفل بالمتشردين والمختلين عقليا؛

- إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والترفيهية والرياضية الخاصة بالشباب، وحماية التراث الثقافي والتاريخي؛
- حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها وتشجيع كل استثمار متعلق بذلك؛

الفرع السادس: السكن:

ويتمثل دور الولاية فيما يلي:

- المساهمة في انجاز برامج السكن؛
- المساهمة في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع المعماري؛
- القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته؛

المبحث الثاني: أهمية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل

جاء مشروع مناطق الظل بمجموعة من الأهداف، أهمها فك العزلة وتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين تلك المناطق، وتعتبر الجماعات المحلية أحد وسائل إنجاح مناطق الظل، نظرا لقربها من هذه المناطق والسرعة في الحصول على المعلومات والاحصائيات، ومعرفتها الجيدة للمناطق والتضاريس

وفي إطار تنفيذ برامج مناطق الظل، قامت الجماعات المحلية بتطبيق تعليمات رئيس الجمهورية من خلال إحصاء مناطق الظل من طرف البلديات والولايات، واقتراح المشاريع الضرورية حسب الأولوية، وتشكيل لجنة ولائية تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.

وسعيا منها، تتوفر الجماعات المحلية على عدة موارد مالية لتحقيق التنمية المحلية وتوفير متطلبات العيش الكريم لسكان مناطق الظل.

ولتطبيق هذه الاستراتيجية التنموية خصصت الجماعات الإقليمية مصادر متنوعة لتمويل المشاريع المتعلقة بتلك المناطق، لتضمن لها السماح بتغطية نفقاتها وتحقيق مختلف أهدافها.

المطلب الأول: وسائل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل

يتم تقسيم الوسائل المستخدمة من طرف الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية إلى وسائل مالية، سنتعرض لها بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر

يتم تقسيم الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بهدف تحقيق التنمية المحلية إلى موارد داخلية وموارد خارجية.

أولا: الموارد المالية الداخلية(الذاتية): تنقسم الموارد الداخلية إلى قسمين أساسيين هما: الموارد المالية الجبائية والموارد المالية غير الجبائية.

1-الموارد المالية الجبائية: تنقسم الموارد الجبائية بدورها إلى قسمين أساسين، هما: الموارد الجبائية العائدة كليا للجماعات المحلية والموارد الجبائية العائدة جزئيا للجماعات المحلية.

أ-الموارد الجبائية العائدة كليا للجماعات المحلية: وتتمثل فيما يلي:

-الرسم على النشاط المهني:

يفرض هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري بنسبة 2%، ويخفض إلى 1% بالنسبة لأنشطة الإنتاج دون الاستفادة من التخفيضات، وفيما يخص أنشطة البناء والأشغال العمومية والري يحدد معدل الرسم ب2% مع تخفيض بنسبة25%، ويرفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني، بحيث تستفيد البلدية ب66%، والولاية ب29%، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ب5%.[1]

-الرسم العقاري:

ينقسم الرسم العقاري إلى الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية

- **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:**

[1]-المادة 222من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب،2021، ص51-52.

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المتعلقة من الضريبة صراحة، ويخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية[1]:

- المؤسسات المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات؛
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات الصيانة؛
- أرضيات البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل؛

- **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:**

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، ويستحق على الخصوص على ما يلي[2]:

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية؛
- المحاجر ومراقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الفلاحية؛

-رسم التطهير (رسم رفع القمامة المنزلية):

يؤسس لفائدة البلديات التي تشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية، وذلك على كل الملكيات المبنية، ويؤسس هذا الرسم باسم المالك أو المنتفع، ويحدد مبلغ الرسم كما يلي:

- ما بين 4000دج و14000دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

[1]- المادة 249من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، لمديرية العامة للضرائب،2021، ص54.

[2]- المادة 261من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب،2021، ص56-57.

- ما بين 10000دج و25000دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- مابين22000دج و132000دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه؛

- رسم الإسكان:

يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني، ويحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يلي[1]:

- 300دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال المنزلي؛
- 1200دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال المهني؛

ويحصل هذا الرسم من طرف مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز، حسب دورية الدفع.

أما بالنسبة لحصيلة هذا الرسم، فتحصل لفائدة الصندوق المكلف بإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية للبلديات.

-رسم الإقامة

يمكن للبلديات عن طريق المداولة التصويت على رسم الإقامة الواجب تحصيله لتمويل ميزانيتها طبقا لأحكام القانون المتعلق بالبلديات، وتؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة، لا يمكن أن تقل عن 50دج للشخص وعلى اليوم الواحد ولا تفوق60دج ولا تتجاوز 100 دج على العائلة، غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات 03 نجوم وأكثر تحدد تعريفة الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة بحيث تبلغ تعريفة الرسم200دج للفنادق03 نجوم، في حين تبلغ400دج للفنادق ذات04 نجوم وتصل إلى600دج للفنادق ذات 05 نجوم[2].

-رسم الرخص العقارية:

توجه عائدات هذا الرسم كليا لفائدة البلديات المعنية، ويفرض على الرخص والشهادات المتمثلة في رخص البناء، رخص تقسيم الأراضي، رخص التهديم، شهادات المطابقة والتجزئة والعمران.

---

[1]-المادة 41من الأمر 15-01المؤرخ في07شوال عام1436الموافق ل23جويلية2015، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد40،23جويلية2015.

[2]-بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص211.

-الرسم على الاحتفالات العائلية:

يؤسس هذا الرسم لمصلحة ميزانية البلديات في المناطق التي تنظم فيها احتفالات الأفراح العائلية يكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة المقررة لهذا الغرض، ويدفع مبلغ الرسم بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا، وذلك قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفة الرسم كما يلي[1]:

- من 500دج إلى800دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءا؛
- من1000دج إلى 1500دج عن كل يوم عندما تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءا؛

ب- الموارد الجبائية العائدة جزئيا للجماعات المحلية:

تتمثل الموارد الجبائية العائدة جزئيا للجماعات المحلية فيما يلي:

-الرسم على القيمة المضافة:

هو ضريبة غير مباشرة، ويحدد معدل الرسم على القيمة المضافة بمعدلين، هما: المعدل العادي17% والمعدل المخفض07%، ويتم توزيع مبلغ الرسم على القيمة المضافة المحصل كما يلي:

- الحصة العائدة للدولة: 80%؛
- الحصة العائدة للبلدية : 10 % ؛
- الحصة العائدة للصندوق المشترك للجماعات المحلية: 10%؛

-الضريبة الجزافية الوحيدة:

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، ويوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي[2]:

- ميزانية الدولة: 49%؛
- غرف التجارة والصناعة: 0.5%؛

---

[1]-بلواضح الجيلالي، **فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة2007 -2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد3،2016، ص260.

[2]- المادة 282مكرر5من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، لمديرية العامة للضرائب،2021، ص66.

- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: 0.01%؛
- غرف الصناعة التقليدية والمهن: 0.24%؛
- البلديات: 40.25%؛
- الولاية:5%؛
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية:5%؛

كما أن هناك ضرائب ورسوم أخرى تعود جزئيا للجماعات المحلية، مثل الرسم على الذبح، وقسيمة السيارات، والضريبة على الأملاك، والرسم على الأطر المطاطية.

2-الموارد المالية غير الجبائية:

تعتبر الموارد غير الجبائية أداة فعالة في مجال تمويل ميزانية الجماعات المحلية وتلعب دورا فعالا في تنمية الموارد المالية الذاتية، وتتمثل فيما يلي[1]:

- **موارد أملاك الدولة:**

هي تلك الإيرادات التي تستعملها الجماعات المحلية أو تستغلها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير بهدف رفع مداخيلها، ذلك لأن ما تأتي به هذه الأملاك يعتبر موردا ماليا ذاتيا يصب في ميزانيتها.

- **مداخيل الاستغلال:**

هي نواتج الاستغلال التي تجنيها الجماعات المحلية لقاء الخدمات التي تقدمها للمواطنين أو الناتجة عن بيع المنتجات التي توفرها الجماعات المحلية.

- **الناتج المالي:**

يضم الناتج المالي نوعين من المداخيل، والمتمثلة في المداخيل الناتجة من استثمار أموال الجماعات المحلية في الأسهم والسندات، إضافة إلى فوائد القروض والديون.

[1]-رابحي لخضر، حنان أوشن، **التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد05، العدد02،2019،ص35-36.

الفرع الثاني: الموارد المالية الخارجية

تتمثل أهم مصادر التمويل الخارجية للجماعات المحلية في الجزائر فيما يلي:

أولا: إعانات الدولة:

هي المبالغ المالية التي تقدمها الدولة بمساعدة الهيئات المحلية في حالة عدم كفاية مواردها الذاتية دون إلزامها بردها، وتقدم في إطار التنمية المحلية، وتنقسم إلى إعانات مخططات البلدية للتنمية واعانات البرامج القطاعية للتنمية.

ثانيا: الهبات والتبرعات:

تعتبر الهبات والتبرعات موردا من موارد المجالس المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، كما قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة، أو هبة يقدمها أحد المغتربين، وتنقسم هذه التبرعات إلى تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية. لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية، سواء كانت من هيئات أو أشخاص أجانب.

المطلب الثاني: صيغ تمويل مشاريع التنمية المحلية بمناطق الظل.

تبنت الدولة الجزائرية عدة برامج تنموية بهدف النهوض بمستوى التنمية المحلية والوطنية، خاصة بالتجمعات السكانية والمناطق التي تشهد تأخرا كبيرا في مسار التنمية، معتمدة في ذلك على التمويل المحلي للجماعات المحلية الذي يعتبر الركيزة الأساسية والقاعدية لها، وتتمثل أهم صيغ تمويل المشاريع التنموية على مستوى مناطق الظل فيما يلي:

الفرع الأول : المخططات البلدية للتنمية (PCD).

المخطط البلدي للتنمية ظهر عام 1973 من خلال المرسوم 73-136، المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، بهدف ضمان تحقيق التنمية المحلية المنشودة من طرف الجماعات المحلية.

أولا: مفهوم المخطط البلدي للتنمية:

المخطط البلدي للتنمية هو أحد أنماط تسيير نفقات التجهيز العمومي للدولة، وهو بمثابة أداة مهمة تستعملها البلديات من أجل تجسيد مشاريعها التنموية، وتكمن أهمية هذه المخططات في تأثيرها المباشر والفوري في التكفل بالاحتياجات الضرورية وأولويات التنمية للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، خاصة في المناطق الواجب ترقيتها.[1]

وأشار قانون البلدية رقم 11-10 تحت الباب الثاني صلاحيات البلدية، وضمن الفصل الأول التهيئة والتنمية، وبالتحديد في المادة 107 منه إلى قيام المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامجه التنموية السنوية المتعددة الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية للإقليم.[2]

ثانيا: مجالات تطبيق المخططات البلدية للتنمية:

توجه الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج إلى المجالات التالية:

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير؛

---

[1]-دراوسي مراد، قويدري كمال، **ظروف تسيير المخططات البلدية للتنمية في الجزائر بين النظري والتطبيق-دراسة حالة ولاية البليدة(2015-2019)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد08، العدد02 ، 2021، ص1048.

[2]-القانون رقم90-08، المؤرخ في 07أفريل 1990، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد15 ، الصادرة بتاريخ11أفريل1990.

- الطرق والمسارات؛
- التهيئة الحضرية والبيئة؛
- التربية والتكوين والصحة والنظافة؛
- الشباب والرياضة والثقافة والترفيه؛
- المباني البلدية والاستغلال البلدي المباشر في المناطق الواجب ترقيتها؛
- البريد والمواصلات والأسواق الجوارية؛

ثالثا: أهداف المخطط البلدي للتنمية:

تعد التنمية المحلية من صلاحيات ومسؤولية البلدية، والتي تعني برنامجا منسجما معدا على أساس إحصاء المناطق التي يجب ترقيتها وتشخيص العمليات التي يفترض القيام بها بالنظر إلى حاجيات وطلبات المواطنين، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقه، وتقوم البلدية بتحضير المخططات البلدية للتنمية، والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ تحسين ظروف معيشة المجتمع المحلي، من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية، من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير.... الخ؛
- ✓ القضاء على النزوح الريفي؛
- ✓ تطوير المبادرات المحلية؛
- ✓ محاولة تدارك النقائص التي عرفتها برامج التنمية المحلية؛
- ✓ توزيع متوازن للاستثمارات المحلية؛
- ✓ تحسين استغلال الطاقات والامكانيات المحلية؛
- ✓ دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني؛

الفرع الثاني: إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلي(FCCL):

تم إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم14-116 المؤرخ في 24 مارس2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم86-266 المؤرخ في 04نوفمبر 1986، المتضمن تنظيم وسير الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

[1]-بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص226،227.

أولا: تعريف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية.[1]

ثانيا: مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

تتمثل مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في النقاط التالية[2]:

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المالية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية؛
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الاجبارية؛
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها مجابهة أحداث الكوارث/أو الطوارئ، وكذا التي تواجه وضعية مالية صعبة؛
- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية؛
- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي؛
- المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم؛

ثالثا: الإعانات المقدمة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

تتمثل إعانات الصندوق في تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في إطار محلي أو إطار التعاون المشترك بين البلديات، وتكون هذه الاعانة في

---

[1]-المواد،1،2،3، من المرسوم التنفيذي رقم 14-116المؤرخ في 22 جمادى الأولى1435 الموافق ل 24مارس2014، **يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد19،02أفريل 2014.

[2]- المادة05 ، من المرسوم التنفيذي رقم 14-116المؤرخ في 22جمادى الأولى1435 الموافق ل24مارس2014، **يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد19،02أفريل 2014.

شكل تخصيص المشاريع المعينة تعيينا تدقيقا ولا يمكن تحويلها إلى مشاريع أخرى، وإذا ألغيت فيجب ارجاعها إلى الصندوق، ومن بين هذه العمليات نذكر ما يلي[1]:

- **البنيات والتجهيزات المختلفة:** مثل مقر البلدية، الملحقات الادارية للبلدية، اقامات الضيوف؛
- **الشبكات المختلفة:** مثل شبكات التطهير، المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، شبكات التكنولوجيا؛
- **الطرقات:** مثل المسالك لفك العزلة، إزاحة الرمال، ممرات علوية؛
- **التهيئة والتجهيزات الحضرية:** مثل الإنارة العمومية، المساحات الخضراء، رفع النفايات المنزلية؛
- **المنشآت الاقتصادية:** مثل الأسواق البلدية، مذابح البلديات، المواقف، المحاشر البلدية، محطة المسافرين؛
- **المنشآت الجوارية:** مثل الملاعب البلدية، المسابح الجوارية، الفضاءات الترفيهية ومساحات اللعب والحدائق؛

الفرع الثالث: البرامج القطاعية غير الممركزة (المخطط القطاعي للتنمية)(PSD) .

المخطط القطاعي للتنمية هو مخطط ذو طابع وطني مشترك مع الجماعات المحلية، حيث يدخل ضمن صلاحيات الولاية، وهذا ما جسده المرسوم رقم 81-380المؤرخ في 26 ديسمبر 1981، حيث نص على أحقية المجلس الشعبي الولائي كطرف في اعداد مخطط الولاية في المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمجة على نطاقها الجغرافي ، وتشرف الولاية على هذا المخطط من خلال مديرياتها التنفيذية كالأشغال العمومية، الري، مديرية البناء والتعمير، مديرية الصحة، مديرية التربية، مديرية النقل، بحيث تقوم كل وحدة مركزية بطرح برامجها ومشاريعها أمام المجلس الشعبي الولائي المنتخب قصد المصادقة عليه كونه المسؤول على التنمية المحلية على مستوى الولاية

كما تكمن أهمية هذا المخطط في تحقيق التوازنات التنموية مثل الطرق، الإنارة، التزويد بمياه الشرب.... الخ[2]

الفرع الخامس: البرامج القطاعية الممركزة (PSC).

البرنامج القطاعي الممركز هو النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الممركزة، والتي تكون موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون باسمهم أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة

---

[1]-نادي مفيدة، ماحي مراد، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر-دراسة حالة ولاية تيبازة**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد02،2022، ص236-238.

[2]-رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، بولطيف بلال، **واقع البرامج التنموية للجماعات المحلية في مناطق الظل-حالة بلدية الحمادية برج بوعريريج**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد09، العدد02،2022، ص296.

تحت وصايتهم، وتوجه هذه البرامج الممركزة لمختلف القطاعات، ونظرا لضعف مالية الجماعات المحلية في تجسيد مختلف المشاريع التنموية تلجأ السلطات العليا إلى الاستعانة بمثل هذه البرامج في تحقيق سياساتها التنموية.[1]

الفرع السادس: برامج التمويل الذاتي

نصت المادتين 179 و158 من قانوني الولاية والبلدية على التوالي بضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات والولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويفرض التنظيم الجاري به العمل في الجزائر على البلديات والولايات اقتطاع ما لا يقل عن 10% من مداخيلها الجبائية بقسم التسيير من الميزانية البلدية والولائية، لتمويل مشاريع بقسم التجهيز من ذات الميزانية قصد سد حاجيات السكان من مختلف المرافق والبنى التحتية، كما يجبر ذات التنظيم البلديات والولايات باستخدام الأموال الناتجة عن استغلال ممتلكاتها العقارية والمنقولة في تمويل مشاريع من اقتراح مجلسها، ويطلق على هذين المصدرين تسمية التمويل الذاتي والذي يعتبر في حقيقة الأمر البرنامج الوحيد الذي يتصرف فيه المجلس الشعبي البلدي والولائي بكل حرية، سواء في توزيع الأغلفة المالية على مختلف المشاريع أو حتى في طبيعة المشاريع الممولة من هذا المصدر.[2]

---

[1]–نادي مفيدة، ماحي مراد، **مرجع سابق**، ص238.

[2]- بلقليل نور الدين، **أثر أليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية–دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة**–أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018–2019، ص160.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.

تسعى كل من الولاية والبلدية جاهدة إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة، معتمدة على مصادر التمويل من الميزانيات المتاحة على المستوى المركزي والمحلي، وتجنيد كل الوسائل المادية والبشرية والتقنية، لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية في مسار التنمية المحلية، لايزال الواقع الميداني يكشف عن العديد من الصعوبات، مما يستدعي وضع استراتيجيات جديدة وفقا لآليات جديدة مبنية على قواعد واضحة لتفعيل دور الجماعات المحلية.

الفرع الأول: المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل

تتمثل أهم المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل فيما يلي[1]:

- رفض الديمقراطية والانفتاح السياسي على كل الأطياف التي تشكل المجتمع؛
- غياب ثقافة المشاركة والتشاركية لدى النخبة السلطوية وعدم تقبلها لفكرة اشراك المواطن في إدارة وتسيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجماعات المحلية؛
- عدم التكافؤ وضعف فعاليات العلاقات بين إدارات الدولة والجماعات الإقليمية التي لازالت تتصف بأشكال الوصاية والمراقبة من طرف الجهات المركزية؛
- غياب المعايير في اختيار القيادات الإدارية وضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه، وانتشار الفساد بشقيه المالي والإداري؛
- نقص المعلومات وعمليات صنع القرار وغياب قانون ينظم حريات المعلومات، إضافة إلى عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة، وعدم الاهتمام بالمواطن؛
- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أداءها؛
- عدم الشفافية في عرض المشاكل الحاصلة والاعتراف بها أمام الرأي العام؛
- غياب الرقابة والمساءلة على مستوى الجماعات المحلية، مما يؤدي إلى تفشي الظواهر والآفات السلبية كالبيروقراطية والفساد الإداري؛
- تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية، مثل البطالة، محو الأمية وتحسين مستوى معيشة المواطن الريفي البسيط؛

[1]–بن معتوق صابر، **مرجع سابق**، ص239–240.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.

نقدم فيما يلي بعض الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.[1]

- تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية على مستوى الجماعات المحلية لما لها من دور كبير في إشراك المواطن المحلي في إدارة وتسيير شؤونه المحلية؛
- الإشراك الفعلي لكل الأطراف الفاعلة، من مجتمع مدني، قطاع خاص وجمعيات محلية، لما لها من دور كبير في إرساء المواطنة والشفافية والديمقراطية، وبالتالي تكريس الحوكمة، التي يمكن من خلالها الوصول إلى المناطق المحرومة والمهمشة؛
- اعتماد الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية والتوجه نحو ما يسمى بالبلدية الالكترونية والولاية الالكترونية؛
- الاهتمام بالعنصر البشري داخل الجماعات المحلية، من خلال تنمية روح الابداع والابتكار لديه، وتأهيله وتدريبه على استعمال وسائل التسيير الحديثة، القادرة على استقطاب المواطن الريفي المعزول والمنطوي وادماجه ضمن مسار التنمية المحلية الشاملة؛
- ضرورة اعتماد البلديات على مواردها الذاتية وتنميتها بعيدا عن الموارد الخارجية واعانات الدولة،
- ضرورة سعي البلديات إلى خدمة كافة المواطنين المحليين، والاستجابة لمطالبهم، خاصة المواطنين الريفيين المهمشين والمحرومين؛
- ضرورة امتلاك الجماعات المحلية رؤية استراتيجية مناسبة مبنية على التخطيط المحلي السليم، قادرة على تلبية كل متطلبات التنمية للمواطن المحلي البسيط؛

[1]– المرجع نفسه، ص240–241.

المبحث الثالث: تنمية مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)

أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية المحلية، ويتجسد ذلك في المخططات البرامج التنموية التي وضعتها منذ سبعينيات القرن العشرين حتى الآن، ورصدت لها مبالغ ضخمة لخلق التنمية المحلية.

وكان لمناطق الظل برنامجا خاصا ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، حيث بلغ إجمالي عدد مناطق الظل 13587 منطقة ظل موزعة على التراب الوطني وتشمل 8.5مليون ساكن.

أي حوالي20% من مجموع السكان، وقدر عدد المشاريع التنموية الموجهة لهذه المناطق ب 327000 مشروع، وبتكلفة إجمالية قدرها480.42 مليار دينار جزائري، وبلغ عدد المشاريع التي تتوفر على التمويل 12841 مشروع بملغ اجمالي قدره 188.42 مليار، أما المشاريع التي لا تتوفر على التمويل فقدرت ب 19859 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار[1].

وفيما يلي نذكر عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية بمناطق الظل حسب مختلف القطاعات، والتي تتوفر على التمويل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، وحصيلة انجاز برنامج مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي:

[1]-المرجع نفسه، ص137.

المطلب الأول: المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024).

جدول رقم(01): المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)

القطاعات الفرعية	المشاريع التنموية الممولة	
	العدد	المبالغ (مليار دينار)
التزود بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4.75
الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	**12841**	**188.42**

المصدر: بن معتوق صابر، **التنمية المحلية في الجزائر**، ص 138.

الشكل رقم (01): المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024).

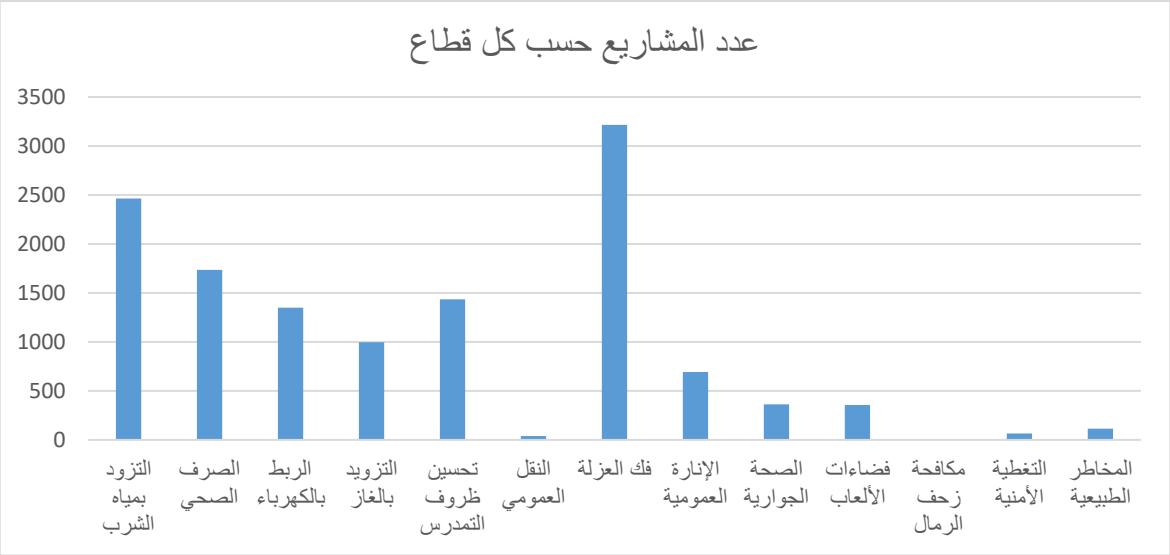

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة، المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج مناطق الظل الذي يدخل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)، حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج، كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأسد من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة، حيث احتل المرتبة الأولى ب3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25.04% من اجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبمبلغ انجاز قدره67.73 مليار دج، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب ب2465 مشروع، أي ما يعادل 19.19 % من اجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره 30.66 مليار دج، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة ب1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة13.52% من اجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبمبلغ انجاز قدره 24.69 مليار دج، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التمدرس في مناطق الظل المرتبة الرابعة ب1436 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل11.18% من اجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره11.49 مليار دج، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء ب1352 مشروع أي ما يعادل 10.52% من اجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره16.77 مليار دج، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي ب41 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل 0.31% من اجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره 0.39 مليار دج، أما في المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال

ب3 مشاريع فقط وبمبلغ انجاز قدره 0.058 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 0.02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع تم تمويلها (منذ تاريخ الشروع في هذا البرنامج في مارس2020) من قبل عدة مصادر أهمها:

- ميزانية الدولة (البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية).
- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- مساهمة الميزانيات المحلية للولايات والبلديات.

المطلب الثاني: حصيلة انجاز برنامج مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي

تم إحصاء وإنجاز عدة مشاريع ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي لمناطق الظل لسنة 2020، وتتمثل فيما يلي[1]:

- **التمويل بالمياه الصالحة للشرب:**

- تعزيز شبكة المياه بإنجاز 2700كم جديدة.
- إعادة تأهيل 495كم.
- ربط أكثر من 173 ألف منزل بشبكة المياه واستفادة ما يقارب 870ألف نسمة.

- **التطهير:**

- تأهيل 1100كم من شبكة التطهير.
- ربط أكثر من 79ألف منزل بالشبكة واستفادة ما يقارب 398 ألف نسمة.

- **الطاقة الكهربائية:**

- انجاز 2180كم جديد من شبكة الكهرباء.
- ربط أكثر من 33ألف منزل بالكهرباء واستفادة ما يقارب 166ألف نسمة
- تجهيز 2531منزل ب 860 لوحة شمسية.

- **الإنارة العمومية:**

- انجاز ما يعادل 600كم جديدة من شبكة الإنارة العمومية.

[1]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **نشر حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020** https://WWW .interieur .gov :dz. 14/04/2025

- إعادة تأهيل 253كم من شبكة الإنارة العمومية.

- **التمويل بالغاز:**

- إنجاز 2055كم جديدة من شبكة الغاز الطبيعي.
- تمويل أكثر من 56ألف منزل بالغاز الطبيعي
- استفادة ما يقارب 284ألف نسمة بالغاز الطبيعي.

- **فك العزلة:**

- دعم شبكة الطرق بإنجاز 1323كم جديدة وإعادة تأهيل ما يفوق2800كم.
- فتح884كم من المسالك بالمناطق المعزولة.

- **ظروف التمدرس:**

- انجاز 84 مطعم مدرسي وإعادة تأهيل 51 مطعم آخر.
- استفادة أكثر من 186 ألف تلميذ.
- دعم حظيرة النقل المدرسي ب 471 حافلة جديدة.
- استئجار 515 حافلة للنقل المدرسي.
- انجاز 375 قسم وتأهيل 298 مدرسة.

- **الصحة الجوارية:**

- إنجاز 32 قاعة علاج جديدة وإعادة تأهيل 175 قاعة أخرى.
- إنجاز 225 فضاء للترفيه.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر تنمية مناطق الظل من بين توجهات السياسات العمومية لتحقيق تنمية شاملة وهذا من أجل حل مختلف المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق، كما لعبت الجماعات المحلية في الجزائر دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية في إطار مختلف المخططات والبرامج التنموية، لتحسين ظروف المعيشة وفك العزلة ، لكن من جهة أخرى كشفت مناطق الظل عن المشاكل والتحديات التي تعيشها الجماعات المحلية في الجزائر اليوم، كقلة الموارد المالية وضعف كفاءة العنصر البشري، الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات فعالة لتفعيل دور الجماعات المحلية من أجل تنمية المجتمع المحلي والخروج به من دائرة العزلة والتهميش والحرمان.

ولهذا السبب تبنت الدولة الجزائرية عدة برامج تنموية بهدف النهوض بمستوى التنمية المحلية، كان أخرها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)، لمناطق الظل التي تعاني من غياب البنى التحتية، وكان ذلك وفق مقاربة شاملة ومخططات تنموية وموارد مالية وبشرية لذلك، من أجل الرفع من المستوى المعيشي والقضاء على الفوارق التنموية على مستوى مناطق الظل.

الفصل الثالث:

واقع التنمية المحلية في بلدية القصور في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

-دراسة حالة-

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري لمفاهيم التنمية المحلية ومناطق الظل على الواقع، وذلك من خلال محاولة القيام بدراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في مناطق الظل في بلدية القصور، والتي نسعى من خلالها إلى معرفة إمكانيات بلدية القصور وواقع وأهم المشاريع التنموية في مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024) وانطلاقا من المعطيات الميدانية المتحصل عليها بخصوص مختلف إيرادات ونفقات البلدية في الفترة من سنة 2020إلى سنة 2024، حيث سعت بلدية القصور كغيرها من البلديات إلى تنمية المناطق التي لم تمسها عمليات التنمية سابقا، وإعداد برنامج تنموي ثري وموزع عبر مختلف المناطق المحصاة المكونة لإقليم البلدية، كما سنتطرق لأهم العراقيل والصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المحلية وأبرز الحلول لذلك.

المبحث الأول: تقديم بلدية القصور

تسعى بلدية القصور كغيرها من البلديات جاهدة لإعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية والارتقاء بالمجتمع المحلي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفك العزلة والتهميش عن مناطق الظل فيها.

وسوف نتطرق أولا في هذا المبحث إلى التعريف ببلدية القصور.

المطلب الأول: التعريف ببلدية القصور.

أنشأت بلدية القصور خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 مساحتها حوالي 105 كلم2، عدد سكانها يبلغ14250 نسمة حسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2022.

وتقع بلدية القصور ولاية برج بوعريريج، يحدها من الشمال بلدية اليشير وبلدية المنصورة، ومن الجنوب بلدية العش ومن الشرق بلدية الحمادية، أما من الغرب تحدها بلدية حمام الضلعة التابعة لولاية المسيلة.

تبعد عن مقر الولاية بحوالي 23كلم2، وعن دائرة الحمادية بحوالي 12كلم2، ويتواجد مقر البلدية بقرية الحامة، وتنتمي إداريا لدائرة الحمادية، ويشقها الطريق الولائي رقم01 على مسافة 25كلم طولا ابتداءا من بلدية اليشير والطريق الوطني رقم 45[1].

وتتميز بلدية القصور بمناخ قاري يتميز بالحرارة صيفا وبالبرودة شتاءا، أما التضاريس فهي صعبة لكونها ذات طابع فلاحي رعوي.

وتوجد سبعة قرى في بلدية القصور وهي: توبو، بلفيل، الحامة، بلج، وراسن، القصور، تازروت.

أما عن أهم المرافق العمومية الموجودة في بلدية القصور فهي كالآتي:

❖ **الفروع البلدية:**

- الفرع البلدي توبو (زايدي المولود)؛
- الفرع البلدي وراسن (عباس العربي)؛
- الفرع الإداري القصور (دريحي المسعود)؛

❖ **قطاع الصحة:**

أ- عيادة متعددة الخدمات:

- عيادة صيفي عبد الله بقرية توبو؛
- عيادة شريف لخضر بقرية وراسن؛

[1]- مصلحة التجهيز والأشغال العمومية،2025.

ب-قاعات العلاج:

- قاعة علاج بقرية بلفيل؛
- قاعة علاج بقرية الحامة؛
- قاعة علاج بقرية بلج؛
- قاعة علاج بقرية وراسن؛
- قاعة علاج بقرية القصور؛

❖ **التربية والتعليم:**

توجد على مستوى البلدية 13 مؤسسة ابتدائية، بها حوالي 2200 تلميذ، وهذه المؤسسات مزودة بالمطاعم المدرسية تقدم وجبات ساخنة، وتتوفر على المياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي وشبكات الصرف الصحي.

كما توجد ببلدية القصور أربع متوسطات وهي:

- متوسطة محمد بوطاعة بقرية توبو
- متوسطة عالم محمد الطاهر بقرية وراسن
- متوسطة كسال عبد المجيد بقرية القصور

أما الثانويات فهي اثنان:

- ثانوية فارح محمد الطيب بقرية توبو
- ثانوية قصار عبد الله بقرية الحامة

❖ **البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:**

يوجد على مستوى البلدية وكالتين للبريد وهما:

- وكالة بقرية توبو
- وكالة بقرية الحامة

أما عن المجلس الشعبي البلدي لبلدية القصور يتكون من 15 عضو منتخب، بحيث لرئيس المجلس الشعبي البلدي أربع نواب إلى جانب أربع لجان وهي: لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، لجنة البناء والتعمير.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية القصور

سوف نعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لبلدية القصور[1].

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لبلدية القصور.

[1]-مكتب تسيير وتكوين المستخدمين، بلدية القصور،2025.

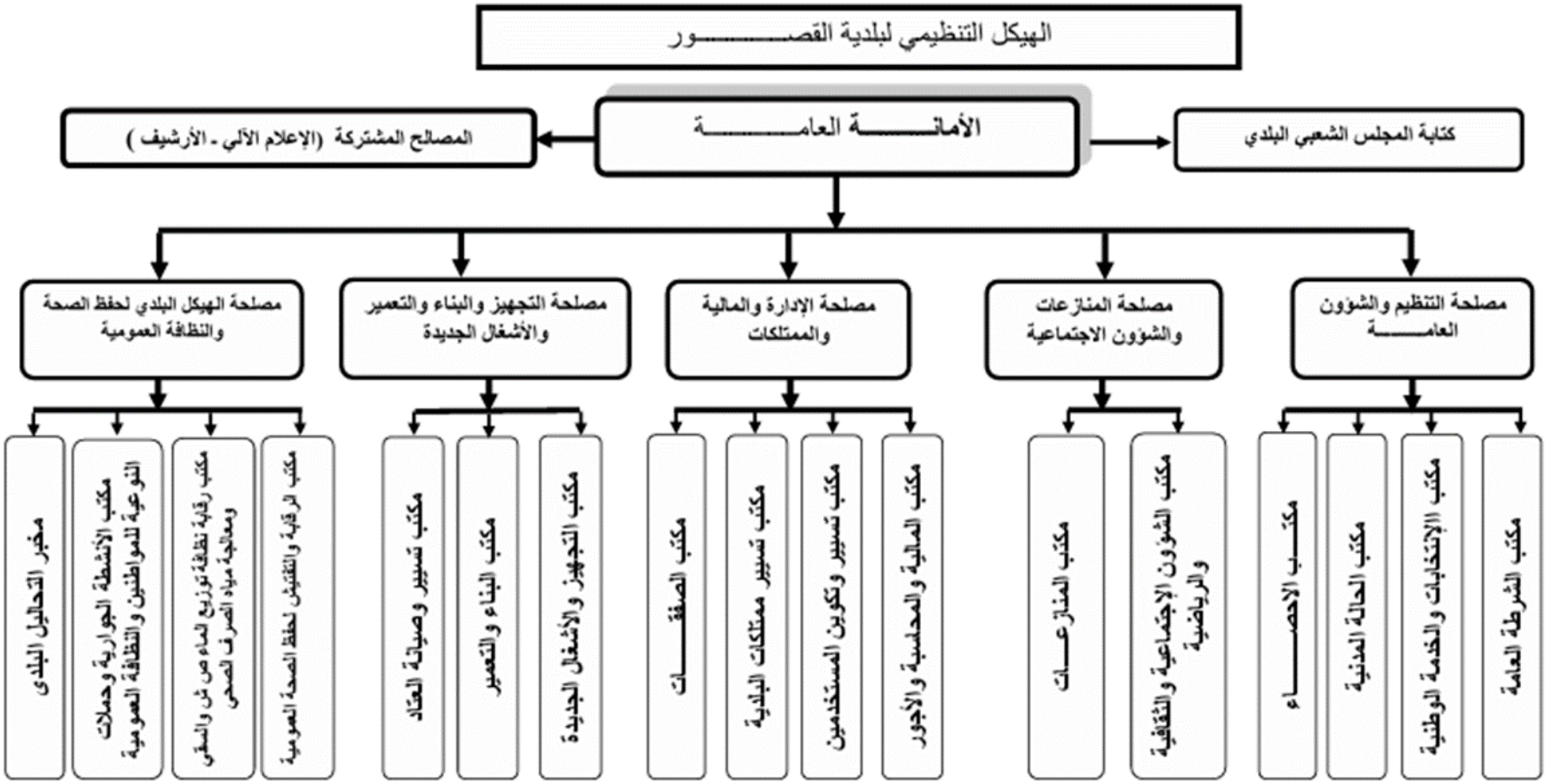

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة.

الشكل رقم(03): موقع بلدية القصور من ولاية برج بوعريريج

المصدر: https://ar.m.WIKipedia.org

المطلب الثالث: إحصاء مناطق الظل ببلدية القصور.

في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تسليط الضوء على مناطق الظل والتكفل بالاحتياجات الأساسية لقانطيها تم تسطير مخطط عمل، واحصاء ما لا يقل عن 07 منطقة ظل ببلدية القصور، وتم تحديد احتياجات هذه المناطق التي تعاني من مشاكل تنموية عديدة، على غرار توفير المياه الصالحة للشرب وتحسين الخدمات الصحية وتهيئة الطرقات .....

وذلك وفق تعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث تم إحصاء في بلدية القصور ما يلي:

- عدد مناطق الظل المحصاة07 مناطق.
- عدد المناطق المتكفل بها 07 منطقة.
- عدد العمليات المسجلة والممولة تفوق56عملية منتهية وباقي العمليات في طور الإنجاز، وهذا من سنة 2020 إلى غاية سنة2024.

الجدول رقم(02): عدد مناطق الظل في بلدية القصور.

الرقم	منطقة ظل	عدد السكان
01	توبو	5442
02	بلفيل	1019
03	الحامة	1042
04	بلج	1038
05	وراسن	3300
06	القصور	1927
07	تازروت	482
المجموع الكلي لعدد السكان		14250

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة.

يمثل الجدول السابق إحصاء لمناطق الظل ببلدية القصور، حيث يوجد 07 مناطق ظل بالبلدية تعاني من مشاكل تنموية، يحاول المجلس الشعبي البلدي العمل على تحسين الإطار المعيشي للمواطن عبر المشاريع التنموية وتجسيدها على أرض الواقع.

الشكل رقم(04): نسبة مناطق الظل لبلدية القصور

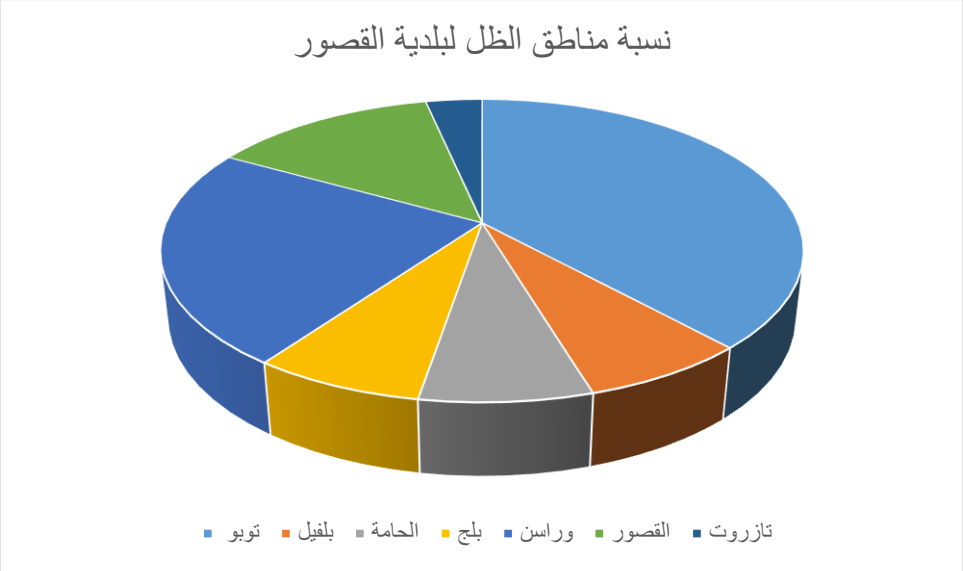

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

يمثل الجدول السابق إحصائيات مناطق الظل وعدد السكان لبلدية القصور في كل منطقة، حيث يوجد 7 مناطق ظل بالبلدية تعاني من مشاكل تنموية عديدة، وسجلت منطقة توبو المرتبة الأولى من حيث عدد السكان والذي قدر ب 5442 نسمة، وعرفت منطقة تازروت أقل نسبة كثافة سكانية على مستوى مناطق الظل حيث أحصي بها 482 نسمة.

المبحث الثاني: واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية القصور.

قبل أن نفصل في المشاريع التنموية، لابد من أن نذكر أهم المشاكل والانشغالات التي ينتظر السكان أن تعالجها هذه المشاريع التنموية، وتتمثل هذه الانشغالات في:

- مشكل السكن الاجتماعي والبناء الريفي الذي يطالب السكان بزيادة حصة البلدية فيه؛
- ضعف التزود بالمياه الصالحة للشرب؛
- الربط بشبكة الكهرباء وشبكة غاز المدينة لعديد السكنات والتجمعات السكنية الجديدة؛
- عديد الطرقات والمسالك الفلاحية غير مهيأة؛
- انعدام أماكن الترفيه؛
- الربط بشبكات التطهير وقنوات الصرف الصحي؛

المطلب الأول: المشاريع التنموية لبلدية القصور حسب مصادر التمويل.

إن عملية التنمية المحلية عملية مشتركة تتقاسمها الحكومة والجماعات المحلية، وذلك من خلال إنجاز برامج ومشاريع تنموية تنفذها الجماعات المحلية وتسهر الحكومة المركزية على سيرها ومراقبتها، انطلاقا من مصادر تمويل مختلفة، والجدول الموالي يمثل مصادر تمويل المشاريع التنموية لمناطق الظل ببلدية القصور.

الجدول رقم(03): مصادر تمويل المشاريع التنموية لمناطق الظل ببلدية القصور ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024).

مصادر التمويل	المشاريع المسجلة	التقديرات المالية(دج)
المخططات البلدية للتنمية(PCD)	23	3279732826
صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية(FCCL)	27	7445877427
البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD)	03	101308370
ميزانية الولاية	02	1970000000
ميزانية البلدية	02	10099845
المجموع العام	56	1336824986

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

الشكل رقم(05): نسبة مصادر التمويل.

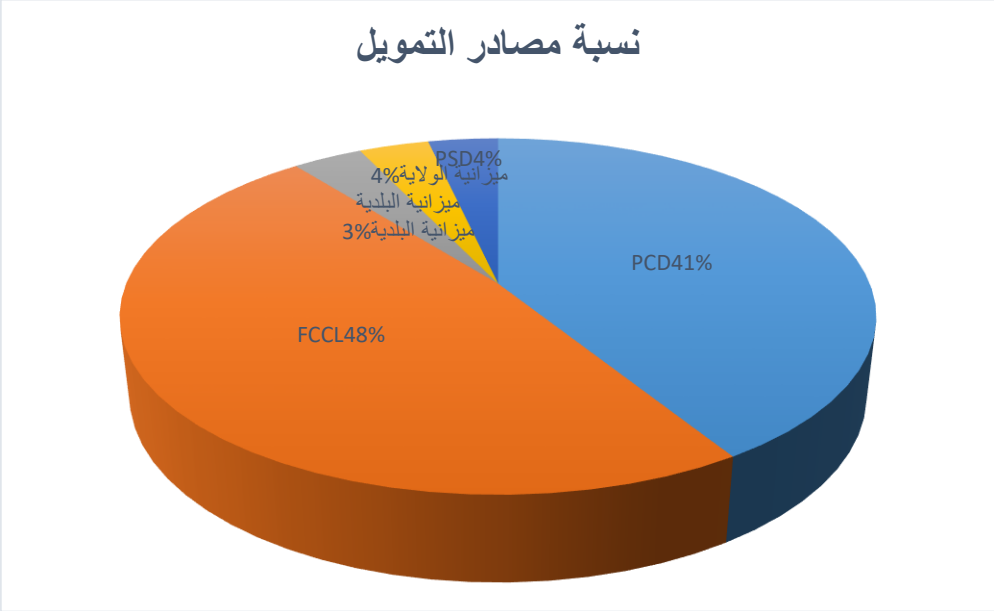

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال المعطيات المقدمة من طرف مصالح بلدية القصور، نلاحظ أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كان له دور فعال في تمويل مشاريع التنمية لمناطق الظل، حيث كان له أكبر تمويل فقد قام بتمويل27 مشروع من أصل 56 مشروع ما يعادل نسبة 48%بمبلغ 7445877427دج، ثم يليه المخططات البلدية للتنمية، حيث دعم23 مشروع بنسبة41% بمبلغ3279732826، وكذلك البرامج القطاعية غير الممركزة كان لها مساهمة في تمويل هاته المناطق حيث مولت02 مشروع بنسبة04% بمبلغ101308370 دج، ونلاحظ أيضا أن أدنى النسب مساهمة كانت من قبل ميزانية الولاية، حيث قامت بتمويل02 مشروع بنسبة04% بمبلغ1970000000دج، ونفس الشيء لميزانية البلدية حيث قامت بتمويل 02 مشروع بنسبة03% بمبلغ10099845دج.

المطلب الثاني: المشاريع التنموية لبلدية القصور حسب القطاعات.

في إطار تنمية مناطق الظل وفق المخطط التنموي، قامت بلدية القصور بإنجاز مشاريع تنموية في هذه المناطق التي تعاني من عدم توفر أدنى شروط العيش، وقد توزعت هذه المشاريع حسب القطاعات كالآتي:

الجدول رقم(04): المشاريع التنموية لبلدية القصور ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) حسب القطاعات.

القطاع	نوع العمليات	عدد العمليات	المبلغ المخصص(دج)
التزود بالمياه الصالحة للشرب	إنجاز. تجديد. توسيع.	07	248587293
شبكة الصرف الصحي	إنجاز. تجديد. توسيع.	09	641130420
تحسين ظروف التمدرس	ترميمات، إعادة تأهيل، إنجاز، تزويد	12	747093259.08
الطرقات	إنجاز، صيانة، إعادة تأهيل	18	264390994.009
الإنارة العمومية	تجديد. توسيع. تدعيم. إعادة تأهيل	01	6.500.000.00
الملاعب الجوارية	إنجاز	07	809.268.692.014
الكهرباء	توسيع.	02	41840000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

الشكل رقم: (06): نسبة المشاريع حسب القطاعات.

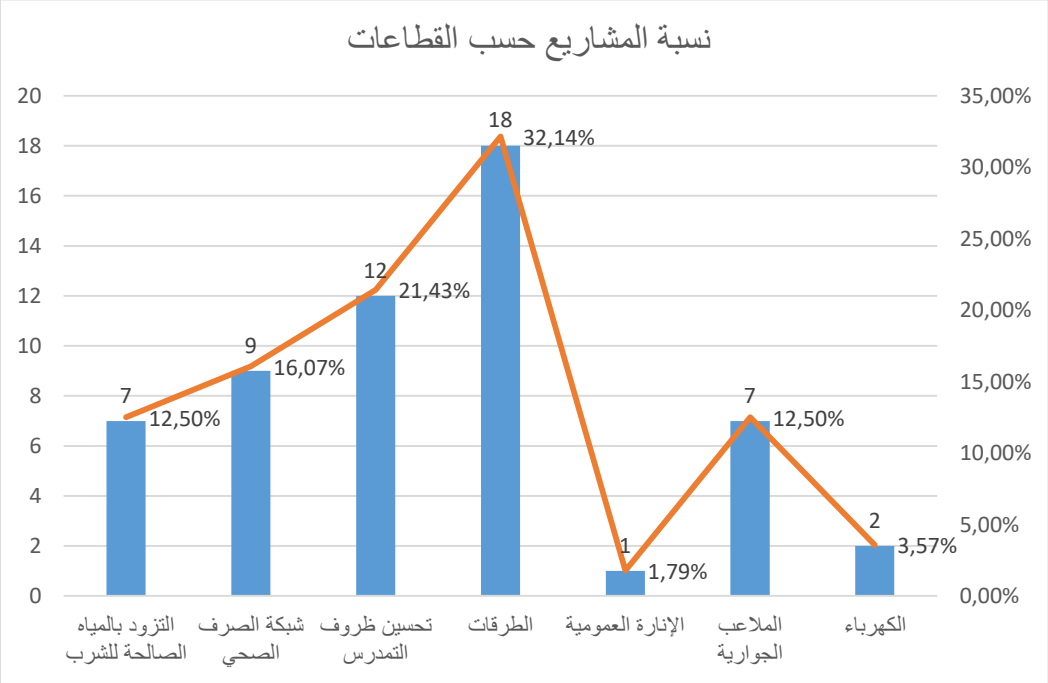

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

من خلال المعطيات نلاحظ أن مشاريع التنمية التي تحصلت عليها مناطق الظل لبلدية القصور تعددت بتعدد القطاعات، حيث تنوعت بين إنجاز، تجديد، توسيع، تدعيم، صيانة، إعادة تأهيل وغيرها، حيث تمثلت هذه المشاريع في:

- **الطرقات:** نظرا لبعد مناطق الظل وتشتتها عن المحيط العمراني اهتمت بلدية القصور بمشاريع الطرقات وفك العزلة عن هذه المناطق حيث تم توزيع18 مشروع تنوعت بين إنجاز، صيانة، وإصلاح وذلك بتغطية مالية قدرت ب 264390994.009 دج، مما يعادل نسبة32.14% من اجمالي مشاريع التنمية، وهي أول وأكبر عدد من المشاريع.
- **تحسين ظروف التمدرس:** التربية والتعليم أساس التنمية والتحضر، فبلدية القصور كغيرها من البلديات تسعى لتحسين ظروف التمدرس وذلك من خلال توسيع الأقسام وصيانتها وكذلك توفير الإطعام، حيث تم توزيع 12 مشروع ما يعادل نسبة21.43%، من اجمالي عدد المشاريع بتغطية مالية قدرها قدرت ب 747093259.08 دج، وهي ثاني أكبر عدد من المشاريع.
- **شبكة الصرف الصحي:** تعتبر شبكة التطهير والصرف الصحي من أولويات العيش الكريم وأدنى حقوق المواطن، فقد حازت هي الأخرى على نسبة 16.07% من 09 مشاريع تم توزيعها بتغطية مالية قدرت ب 641130420 دج.
- **التزود بالمياه الصالحة للشرب:** الماء أساس الحياة لا يمكن العيش من دونه، لذا أعطت بلدية القصور أهمية بالغة لهذا البرنامج من المشاريع، حيث تم توزيع 07 مشاريع تنوعت بين إنجاز، توسيع، وتجديد، ما يعادل نسبة 12.5% من اجمالي عدد المشاريع بتغطية مالية قدرها248587293 دج.
- **الملاعب الجوارية:** سعت بلدية القصور إلى إنجاز ملاعب جوارية لكل مناطق الظل بالبلدية، حيث تم إنجاز 07 ملاعب جوارية ما يعادل نسبة 12.50% من إجمالي عدد المشاريع بتغطية مالية بلغت 809.268.692.014دج.
- **الكهرباء:** إن نقص الكهرباء يعبر عن قساوة المعيشة، ولذا سعت مصالح بلدية القصور إلى توسيع شبكة الكهرباء بالمناطق التي تشهد نقصا في الربط بالكهرباء، أو المناطق ذات التوتر المنخفض من الكهرباء، حيث تم توزيع مشروعين لتوسيع شبكة الكهرباء ما يعادل نسبة3.57% من اجمالي عدد المشاريع بتغطية مالية قدرها 41840000 دج.
- **الإنارة العمومية:** وكذلك الانارة العمومية كان لها نصيب من مشاريع التنمية لمناطق الظل، كون إضاءة الطرق من أهم المتطلبات وخاصة في الليل، ولهذا الغرض تم توزيع مشروع شامل لكل قرى البلدية تنوع

بين تجديد، توسيع، تدعيم، وإعادة تأهيل بنسبة1.79% من إجمالي عدد المشاريع، بتغطية مالية 6.500.000.00 دج.

المطلب الرابع: واقع المشاريع التنموية بكل مناطق الظل لبلدية القصور ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

سوف نعرض فيما يلي البرامج التنموية المطبقة فعليا لكل مناطق الظل على مستوى بلدية القصور من خلال إحصاء المشاريع التنموية الواجب القيام بها وانجازها وعرض تكاليف المشاريع لكل منطقة حسب القطاعات ومصادر تمويلها.

1. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل توبو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة توبو.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	التزود بالمياه الصالحة للشرب	إعادة تأهيل شبكة المياه الصالحة للشرب توبو	20000000	FCCL	2020	منتهية
02	التزود بالمياه الصالحة للشرب	إنجاز بئر بتوبو	13172990	FCCL	2023	منتهية
03	الطرقات	إعادة تأهيل طريق ذراع لصلام على مسافة380م	4312560	PCD	2020	منتهية
04	الطرقات	إنجاز طريق لبعابش على مسافة2كلم	21318655	FCCL	2020	منتهية
05	الطرقات	إنجاز طريق دشون على مسافة400متر	5543260	FCCL	2023	منتهية
06	الطرقات	إعادة تأهيل طريق لبازيد على مسافة 03كلم	21649670	PSD	2021	منتهية
07	شبكة الصرف الصحي	إنجاز شبكة التطهير تقرت، لقير	6000000	PCD	2022	منتهية
08	شبكة الصرف الصحي	تجديد شبكة التطهير توبو	5576340	PCD	2023	منهية
09	تحسين ظروف التمدرس	إعادة تأهيل مدرسة حجاج سليمان	186776450	FCCL	2023	منتهية
10	تحسين ظروف التمدرس	إعادة تأهيل مدرسة بوعبد الله علي	131090400	FCCL	2023	منتهية
11	تحسين ظروف التمدرس	ترميمات مختلفة بمدرسة العربي العربي	10.000.000.00	FCCL	2024	منتهية
12	تحسين ظروف التمدرس	إعادة تأهيل مدرسة العيداني اعمر	4.851.094.50	FCCL	2024	منتهية
13	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	5.927.47.00	FCCL	2021	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(05) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة توبو حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفقة حوالي1764568420دج. وقد اختلفت مصادر تمويلها بين PSDو PCDوFCCL.

2. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل بلفيل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة بلفيل.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	التزود بالمياه الصالحة للشرب	تجهيز بئر بلفيل	572000	PCD	2021	منتهية
02	الطرقات	إعادة تأهيل الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم01 ببلفيل وعائلة بحيح على مسافة 650 متر	7010766	PCD	2020	منتهية
03	الطرقات	إنجاز طريق أولاد معوش على مسافة 600 م	8027502	FCCL	2020	منتهية
04	شبكة الصرف الصحي	توسيع شبكة التطهير بلفيل	17092100	PSD	2022	منتهية
05	شبكة الصرف الصحي	إنهاء تطهير شبكة التطهير بلفيل	572000	FCCL	2020	منتهية
06	تحسين ظروف التمدرس	إعادة تأهيل مدرسة بحيح عبد الله	399423500	FCCL	2023	منتهية
07	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	803012000	FCCL	2021	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(06) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة بلفيل حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات

واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفقة حوالي1235709868دج وقد اختلفت مصادر تمويلها بين PSDو. PCDوFCCL.

3. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل الحامة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة الحامة.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	الطرقات	إنجاز الطريق الرابط بين طريق بلج وعائلة معوشي وعائلة عمارة على مسافة 450م	6882246	FCCL	2020	منتهية
02	الطرقات	إعادة تأهيل طريق الحامة _بلج على مسافة1.1كلم	10203000	PCD	2021	منتهية
03	تحسين ظروف التمدرس	تزويد مدرسة مسعودان العياشي بالغاز الطبيعي	1.106.424.97	ميزانية البلدية	2022	منتهية
04	تحسين ظروف التمدرس	انجاز قسمين بمدرسة مسعودان العياشي	9000000	PCD	2023	منتهية
05	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	6.072.867.50	FCCL	2021	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(07) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة الحامة حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفق حوالي260852531792دج وقد اختلفت مصادر تمويلها بين ميزانية البلدية و PCDوFCCL.

4. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل بلج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة بلج.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	التزود بالمياه الصالحة للشرب	تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب شعاب الطاهر	12248670	PCD	2020	منتهية
02	الطرقات	انجاز الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم01 والولجة بقرية بلج على مسافة900م	10825030	FCCL	2020	منتهية
03	الطرقات	تهيئة طرق بلج	9.300.000.00	PCD	2024	منتهية
04	شبكة الصرف الصحي	توسيع شبكة التطهير بلج الشمالية	6.237.980.00	PCD	2023	منتهية
05	شبكة الصرف الصحي	إنجاز شبكة التطهير شعاب الطاهر	5.593.000.00	PCD	2023	منتهية
06	تحسين ظروف التمدرس	إعادة تهيئة جدار الإحاطة بمدرسة مسعودان الطاهر	5.080.000.00	PCD	2023	منتهية
07	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	6.096.825.00	FCCL	2021	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(08) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة بلج حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفقة حوالي3253854200دج وقد اختلفت مصادر تمويلها بين PCD وFCCL.

5. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل وراسن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة وراسن.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	التزود بالمياه الصالحة للشرب	إنجاز خزان مائي بوراسن	6043653	PCD	2020	منتهية
02	التزود بالمياه الصالحة للشرب	حفر بئر بوراسن	4600000.00	ميزانية الولاية	2022	منتهية (النتيجة سلبية)
03	الطرقات	إعادة تأهيل طريق البعازة على مسافة 400م	4480280	PCD	2021	منتهية
04	الطرقات	إنجاز الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم01 وزاوية الشيخ مليك على مسافة1.5كلم	15.100.000.00	ميزانية الولاية	2023	منهية
05	الطرقات	تهيئة الطرق الفرعية قطع الجيزة –وراسن	10.000.000.00	PCD	2024	منتهية
06	شبكة الصرف الصحي	إنجاز شبكة التطهير بحي ماطرحل قرية وراسن	2.852.000.00	PCD	2023	منتهية
07	تحسين ظروف التمدرس	إعادة تأهيل بمدرسة شريف بوزيد	1.763.104.00	FCCL	2024	منتهية
08	تحسين ظروف التمدرس	إنجاز دورة المياه بمدرسة بسة الزهار	899342.5	ميزانية البلدية	2023	منتهية
09	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	5.889571.80	FCCL	2021	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(09) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة وراسن حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفقة حوالي4072621247دج وقد اختلفت مصادر تمويلها بين وميزانية الولاية، وميزانية البلدية و PCDوFCCL.

6. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل قرية القصور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(10): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة القصور.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	التزود بالمياه الصالحة للشرب	حفر بئر بالمروج	11.949.980.00	FCCL	2022	منتهية (النتيجة سلبية)
02	الطرقات	إعادة تأهيل الطريق الرابط بين الحمام-العرقوبة على مساف01كلم	10359000	PCD	2020	منتهية
03	الطرقات	إنجاز طريق بوعيمر على مسافة3.3كلم	30500000	FCCL	2020	منتهية
04	الطرقات	إنجاز طريق غرام ملال	11.909.834.16	FCCL	2023	منهية
05	شبكة الصرف الصحي	إنجاز شبكة التطهير أغرام أملال -الحمام-المروج	40000000	FCCL	0202	منتهية
06	شبكة الصرف الصحي	إنجاز شبكة التطهير الهمايل	3500000	PCD	2020	منتهية
07	تحسين ظروف التمدرس	إنجاز جدار الإحاطة بمدرسة عدالة الصالح	1.267.000.00	PCD	2023	منتهية
08	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	6.256.66.00	PSD	1202	منتهية
09	الكهرباء	توسيع شبكة الكهرباء اغرام املال	13170000	FCCL	2020	منتهية
10	الكهرباء	توسيع شبكة الكهرباء بالقصور: الصفية-قطع الجيزة.	28670000	FCCL	2020	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(10) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة القصور حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفقة حوالي283915580 دج. وقد اختلفت مصادر تمويلها بين PSDوPCD وFCCL.

7. واقع المشاريع التنموية بمنطقة الظل تازروت من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة تازروت.

الرقم	القطاع	اسم العملية	التغطية المالية(دج)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز	ملاحظات
01	الطرقات	إنجاز طريق تازروت أولاد المبروك على مسافة 02كلم	23442797	PCD	2020	منتهية
02	الطرقات	تهيئة حضرية تازروت	11278998	FCCL	2020	منتهية
03	الطرقات	إنجاز طريق بوغندوز قرية تازروت على مسافة 600م	9000000	PCD	2020	منتهية
04	تحسين ظروف التمدرس	ترميمات مختلفة بمدرسة قيشي لخضر	3946040	PCD	2023	منتهية
05	ملعب جواري	إنجاز ملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي	8.030.120.00	FCCL	2021	منتهية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المقدمة.

يوضح الجدول رقم(11) توزيع العمليات المسجلة لفائدة منطقة تازروت حسب القطاعات حيث استفادت من تسجيل عدة مشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020_2024)، واختلفت باختلاف متطلبات واحتياجات سكان المنطقة، وقد قدر مجموع تكاليف المشاريع المنفقة. حوالي850679835دج. وقد اختلفت مصادر تمويلها بينFCCL و PCD.

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه بلدية القصور في تنمية مناطق الظل والحلول المقترحة لعلاج نقص التنمية المحلية.

لا جدال في القول بأن التنمية المحلية تسير عكس ما ينتظره المواطن المحلي، فعلى الرغم من تعدد وتنوع البرامج والمخططات التنموية التي رأيناها في بلدية القصور فإن هناك بعض الإخفاقات وقصورا تنمويا ناجما عن بعض المشكلات، كما أن موضوع تطوير آداء الإدارة المحلية بصفة عامة قد أصبح موضوع الساعة، وهو يكتسي أهمية بالغة بسبب التدهور والعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية على مستوى تقديم الخدمات للمواطنين، ووفقا لوجهة نظر المسؤولين المحليين لبلدية القصور فإن أهم الصعوبات التي تواجه البلدية في تنمية مناطق الظل التابعة لها وتشكل عائقا بالنسبة لها تتلخص في النقاط التالية:[1]

[1]-أوصغير الويزة، عبد الواحد نسيمة، **التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 21 مارس 2022، ص 06 -07.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه بلدية القصور في تحقيق التنمية بمناطق الظل:

على الرغم من الجهود التي بذلتها بلدية القصور في مسار التنمية المحلية، لا يزال الواقع الميداني يكشف عن العديد من الصعوبات التي تعرقل نسق التنمية المحلية، نذكر منها ما يلي[1]:

أولا: ضعف الموارد المحلية.

تعاني جل مناطق الظل من ضعف في تحصيل مواردها المحلية، بحيث لا تغطي مداخيلها المحلية حجم احتياجات سكانها المحليين، مما يجعلها قاصرة على وضع برامج تنموية ومتابعة عملية إنجازها، وهو ما ينطبق على بلدية القصور، حيث تعتمد بصفة كلية على ميزانية الدولة لتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية وذلك بسبب ضعف البنيان الصناعي والزراعي وكذا البنيان السياحي.

ثانيا: ضعف السياسات التنموية بخصوص التنمية المتوازنة.

ويكمن هذا العنصر في غياب التوازن التنموي داخل إقليم البلدية، وذلك بسبب ظروف كل منطقة وعدم استغلال الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة التنمية على مستوى واحد.

ثالثا: مشاكل تنظيمية وتقنية.

يتلخص هذا المشكل في غياب اللامركزية الإدارية على مستوى مناطق الظل، فبعض الخطط والمشاريع تنطلق من المستوى المركزي، وبالتالي نقص الرؤية المحلية للمشاريع وأهدافها.

رابعا: مشاكل متعلقة بالموارد البشرية.

ترتبط أساسا بالسياسات التشغيلية على المستوى المحلي من جهة، وغياب التكوين ووسائل إصلاح ورفع كفاءة الموارد البشرية المحلية (خاصة المنتخبين) من جهة أخرى.

خامسا: كثرة العوائق الإدارية.

تتمثل أهم المعوقات الإدارية أساسا في النقاط التالية:

- بيروقراطية التسيير، حيث نجد أن هناك بطء شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق المطلوبة للحصول على رخصة أنجاز أو تنفيذ مشروع تنموي معين.
- التهرب من تحمل المسؤولية، حيث نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتوجيههم وتسهيل الإجراءات.

[1]-أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار لينا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 78.

- نقص التنسيق بين القطاعات.
- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية.
- عدم احترام الآجال القانونية لمدة إنجاز المشاريع
- عدم احترام نقص الوعاء العقاري.
- كثرة المعارضات من طرف بعض المواطنين في الجانب العقاري، مما يؤدي إلى التأخر في الإنجاز.

سادسا: استشراء ظاهرة الفساد بجميع أشكاله.

نتج عن ضعف مظاهر الرقابة على صرف أموال المشاريع التنموية داخل أقاليم البلديات، انتشار كل مظاهر الرشوة والمحسوبية والوساطة وتعارض المصالح.

سابعا: ضعف أدوات المشاركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المحلية.

وتعني غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية وضعف استراتيجية الاتصال والتعبئة الاجتماعية للفاعلين المحليين حول رهانات التنمية المحلية.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل التنمية المحلية ببلدية القصور.

يشكل تأهيل المناطق المحرومة والمعزولة التي تعاني من تأخير في مجال التنمية إحدى الأولويات في برنامج رئيس الجمهورية، الذي أكد على أنه لا يمكن تشييد الجزائر الجديدة دون ترقية هذه المناطق وتحقيق تنمية محلية مستدامة ورفع الغبن التنموي، لذا سنحاول في هذا المطلب إعطاء أهم الحلول المقترحة لتفعيل التنمية المحلية ببلدية القصور خاصة والجماعات المحلية بصفة عامة:[1]

أولا: الإصلاح المالي.

وتظهر هذه الإصلاحات في منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية لتواكب متطلبات التنمية المحلية، وإعطاء أكثر حرية للمجالس المحلية في التصرف في أموالها وفرض الضرائب والرسوم، إلى جانب إصلاح الأملاك وتثمينها.

[1]-كرمية فتحية، **مرجع سابق**، ص72،73،74.

ثانيا: توازن العلاقة بين الحكومة والإدارة المحلية.

لابد من إعادة ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية وتقسيم وتوزيع السلطات بينهما بصورة واضحة بحيث لا يتعدى أي منهما على سلطات الآخر، وتفعيل اللامركزية على المستوى المحلي من خلال تحرير الإدارة المحلية من القيود والضوابط التي تمليها السلطة المركزية.

ثالثا: الإصلاح الهيكلي والإداري.

يكون ذلك من خلال اصلاح الجماعات المحلية ومعالجة كافة أوجه البيروقراطية وتبسيط السياسات والإجراءات ومحاربة الروتين، إلى جانب توفير التنسيق التام بين كافة الأجهزة وتوفير المعلومات اللازمة، كل هذا يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتحديث الإدارة.

رابعا: تفعيل المشاركة الشعبية.

لكي تؤدي الجماعات المحلية دورها بصورة كاملة، لابد من تمكين الجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مصيرها وذلك عبر مجالس الحكم المحلي المنتخبة من خلال دعوة المواطنين للمشاركة في دورات المجلس المنتخب واستشارة المجتمع المحلي حول كل البرامج والسياسات التنموية المحلية واجراء زيارات

ميدانية والاستماع مباشرة إلى آراء المواطنين بصفة دورية ومستمرة، إلى جانب توسيع أوقات استقبال المواطنين وممثلي المجتمع المدني.

خامسا: الحوكمة المحلية كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

الحوكمة المحلية هي الأسلوب الحديث في تسيير الجماعات المحلية، بحيث تقوم على جملة من الإجراءات الفعالة في التسيير من خلال:

الشفافية، الرقابة، استخدام التكنولوجيا والرقمنة الإدارية، المساءلة، اشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

سادسا: تفعيل الجباية المحلية كوسيلة لتفعيل التنمية المحلية.

يكون ذلك من خلال اصلاح النظام الضريبي وتقويم الاختلالات التي فيه، ويكون ذلك من خلال توسيع الوعاء الضريبي والتقليل من الإعفاءات الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي وتقديم حوافز للمستثمرين.

سابعا: اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل كبير في دعم التنمية المحلية عبر المساهمة في تمويل النشاطات، ماليا ولوجيستيكيا عبر توفير الوسائل وأدوات العمل التطوعي، كحملات التنظيف والتشجير حماية البيئة ودعم المعوزين وتمويل البرامج الثقافية والرياضية وخلق الوظائف، أما عن دور المجتمع المدني نجد أن للجمعيات دور كبير في تفعيل التنمية المحلية، وذلك من خلال آليات العمل التطوعي والتضامني والبيئي.

ثامنا: تطبيق الإدارة الالكترونية على المستوى المحلي.

من أجل مكافحة الفساد الإداري لابد من تحسين نوعية الخدمات والسرعة في أداءها للمواطن، بحيث يستطيع الحصول على الخدمات في أي وقت وبأكثر فعالية وأقل تكلفة والتقليل من المعاملات الورقية.

تاسعا: تثمين دور العنصر البشري في تحقيق التنمية المحلية.

إن اصلاح الإدارة المحلية لن ينجح دون اصلاح العنصر البشري والاهتمام بالموظفين من خلال الأخذ بوسائل التسيير الحديثة في الإدارة وذلك من خلال تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية واستقطاب الموظفين الأكثر كفاءة وجدية، والاهتمام بالعلاقات الإنسانية بين الموظفين وتحديد مسؤوليات وواجبات كل موظف، إلى جانب تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الكامنة لكل فرد بما ينعكس على تحقيق تنمية محلية شاملة ومتوازنة.

عاشرا: ضرورة تحول الإدارة المحلية في الجزائر إلى الدور الإنتاجي والاقتصادي.[1]

إن توسع عمل الإدارة المحلية عبر التاريخ، حتم عليها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وأصبحت تنوب على الإدارة المركزية في التكفل بالمشاريع التنموية في نطاقها الجغرافي، لذا لابد من تهيئة الإدارة المحلية لأخذ دورها التنموي في المجال الاقتصادي ويكون ذلك من خلال التوسع في المجال التنظيمي لمواكبة التطورات التكنولوجية وزيادة سيطرتها على كل النواحي الإدارية في الدولة في حدود ما يسمح به القانون، إلى جانب تطوير علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية التي قد تطلب خدماتها.

---

[1]– غويني العربي، **اصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر**، د ط، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016، ص59.

إحدى عشر: التحول نحو اللامركزية المالية.

ترتكز اللامركزية المالية على فكرة تحويل الهيئات المحلية المنتخبة بعض أو حتى جزء كبير من مسؤوليات التخطيط والانفاق والاستثمار، وكذلك صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التي تقوم بها تلك الإدارات، بما يكفل لها الاستقلالية في صنع جميع قراراتها المالية، وفي ظل هذا الإطار فإن المواطنين المحليين يكونون أكثر قدرة على اختيار نوع المنتخب والبرامج التي يرغبون فيها، والتي ستكون بدورها منسجمة وتطلعاتهم، كما أنهم سيشاركون بفعالية أكبر في صنع القرار المحلي بناءا على أسس ديمقراطية متينة وقوية على الشاكلة المعمول بها في مختلف تشريعات العالم.[1]

[1]-ابرادشة فريد، **الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة-جدلية الانتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 344.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة هذا الفصل قمنا بتقديم بلدية القصور بصفة عامة، والموقع الجغرافي والهيكل التنظيمي لمقر البلدية بها، كما تطرقنا لواقع التنمية المحلية لمناطق الظل بالبلدية.

حيث قامت مصالح بلدية القصور بإحصاء مناطق الظل ومعرفة احتياجات المواطنين، وقامت بإنجاز مشاريع ووضع مخطط استراتيجي لتنمية تلك المناطق النائية والمتضررة تماشيا مع مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)، كما تطرقنا لمختلف المشاريع المنجزة في نفس الفترة التي تمولها كل من المخطط البلدي للتنمية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والبرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة وميزانية البلدية، وتنوعت هذه المشاريع بتنوع القطاعات وتباينت بين الإنجاز والتدعيم والتوسيع وإعادة التهيئة ، حيث رصدت مصالح البلدية مبالغ ضخمة للتنمية وكانت إنجازاتها كبيرة نسبيا، وقد تم غلق جميع العمليات فيها لاكتمال نسبة الإنجاز فيها، كما عرفت التنمية المحلية بعض النقائص والمشاكل تم التطرق إليها في هذا الفصل مع تقديم حلول واقتراحات لهذه المشاكل.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى الدور البارز للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، وهو ما لمسناه في تجربة بلدية القصور بولاية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة بين: 2020-2024 التي تزامنت مع تسطير مخطط وطني للتنمية المحلية من طرف رئيس الجمهورية، كان الهدف منه إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال التكفل بالمناطق النائية والمعزولة أين تم تجسيد العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية تحت ظل التنمية المحلية.

ومن خلال ما تعرضنا له في هذه الدراسة يمكن القول إن الإدارة المحلية بكل مهامها المختلفة تعتبر عامل رئيسي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل، وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية وإنجاز المشاريع التنموية لكونها أقرب من المواطن وأعلم بأحواله المعيشية.

نتائج الدراسة

من خلال ما سبق استطعنا التوصل إلى جملة من النتائج التي نقوم بعرضها في الآتي:

- يقصد بالإدارة المحلية مجموعة المنظمات والهيئات والأجهزة التي تقوم بأداء وظيفة الدولة على المستوى المحلي.
- يعتبر مصطلح مناطق الظل مصطلحا جديدا برز بقوة سنة منذ سنة 2020، يعني المناطق المعزولة والنائية التي تعاني من أدنى شروط الحياة.
- ظهور مناطق الظل كانت نتيجة لمشاكل وتراكمات عانت منها مختلف المناطق المهمشة بالجزائر.
- تعتبر مناطق الظل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية، وما تحتاجه من مشاريع تنموية باعتمادات مالية ضخمة، وخطط استراتيجية طويلة المدى.
- التنمية المحلية هي الانتقال بالمجتمع المحلي من الركود والتخلف إلى الرقي والازدهار من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته الأساسية والضرورية.
- الجماعات المحلية هي هيئات إقليمية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، ولها ذمة مالية مستقلة تسعى لتحقيق تنمية تشمل كل المجالات.

- يقع على عاتق الجماعات المحلية في الجزائر مسؤولية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل وانتشالها من براثين الفقر والتهميش.
- تم تسجيل تحسن ملحوظ في العديد من مؤشرات التنمية المحلية ف برنامج الإنعاش الاقتصادي، إذ تم فك العزلة عن العديد من المناطق عبر تزويدهم بشبكة واسعة من الطرق، كما تم تزويدهم بالماء بالكهرباء والغاز، وغيرها من المتطلبات الضرورية التي ساهمت في تنمية المناطق المعزولة.
- اللامركزية لاتزال غير مكتملة ولا تسمح للسلطات المحلية بالحصول على هامش كافي في تسيير أعمالها.
- التنمية المحلية المستدامة من المبادئ القانونية والدستورية تتولى الجماعات المحلية تجسيدها على أرض الواقع باستخدامها للوسائل والامكانيات المادية والبشرية المتاحة.
- يعتبر التمويل من أهم الإشكالات التي تواجه التنمية المحلية، خاصة وأن الهيئات المحلية تفتقر إلى الاستقلالية المالية من جهة، ونقص الموارد الذاتية من جهة أخرى.
- على الرغم من كثرة المخططات التنموية في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن معظمها لم يحقق النتائج المخططة، فإلى غاية سنة2020 لا يزال20% من السكان يعيشون الفقر والحرمان في أزيد من13587 منطقة ظل، وذلك بسبب سوء التخطيط والنمطية في الإنجاز وتغييب دور الفواعل التنموية.
- يعتبر مخطط تمويل مناطق الظل في الجزائر، أهم برامج التنمية المحلية خلال الفترة: 2020-2024، حيث سمح بتنفيذ 12841 مشروع خلال سنة 2021، بملغ اجمالي فاق: 188 مليار دج.
- الإيرادات الجبائية لبلدية القصور تعتمد بالدرجة الأولى على الرسم المهني.
- الاعتماد على اعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تغطية العجز وتنفيذ مشاريع التنمية في بلدية القصور، كما ساهمت مصادر التمويل الأخرى بنسب متفاوتة في تحسين المستوى المعيشي.
- استفادت كل مناطق الظل ببلدية القصور من المشاريع التنموية المسطرة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي.
- وجود مظاهر للتبذير والتكاليف الباهظة في انجاز المشاريع التنموية بمناطق الظل ببلدية القصور كونها مشاريع استعجالية.
- غياب بعض القطاعات عن التنمية في بلدية القصور كالقطاع الفلاحي والسياحي والصحي، والتي تعد من أهم متطلبات المواطنين، لكنها لم تحظى بالاهتمام الكافي ضمن برامج التنمية المحلية للبلدية.

- الافتقار إلى تنسيق وتوضيح وترشيد أدوات تخطيط التنمية من طرف مسيرو الجماعات المحلية.

التوصيات:

بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقوم بتقديم التوصيات التالية:

- تنويع الموارد المحلية لتمويل التنمية المحلية.
- الاهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي والصناعي.
- ترتيب البرامج التنموية حسب الأولويات والحاجات وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية المحلية.
- تعزيز المشاركة الشعبية في تخطيط وتجسيد برامج التنمية المحلية بمناطق الظل.
- تعبئة الاعتمادات المالية حسب القدرات المالية لكل جماعة محلية بغية تجديد تمويل المشاريع المتواجدة بمناطق الظل.
- اجراء تعديلات على قانوني البلدية والولاية في شكل الرقابة على المجالس الشعبية لها، حتى يترك حرية التصرف للمعنيين المنتخبين.
- وضع استراتيجية واضحة طويلة المدى بمعايير محددة بدقة لمناطق الظل.
- تحديث البطاقية الوطنية لمناطق الظل، وتكييف المشاريع المسجلة حسب طبيعة المنطقة.
- استغلال تقنيات وأدوات الحوكمة الالكترونية لتفعيل دورها في تحقيق التنمية المحلية.
- تحسين مستوى مسؤولي الجماعات المحلية بتنظيم فترات التربص والتكوين في مجال التنمية المحلية المستدامة.
- التعاون بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني الذي يعد اللبنة الأولى في تفعيل وتجسيد التنمية المحلية.
- خلق نشاطات اقتصادية جالبة للثروة والتشغيل بمناطق الظل من خلال تشجيع الاستثمار.
- يجب على بلدية القصور اقتراح مشاريع تنموية أخرى لها مردود إيجابي وفوري على السكان المحليين في المناطق المحرومة والمعزولة، خاصة بمشاريع القطاع الصحي.
- يجب أيضا على بلدية القصور التفكير في إيجاد مصادر تمويل ذاتية لمشاريعها التنموية بعيدا عن إعانات الدولة.
- السهر على مراجعة الجباية المحلية التي تسمح لبلدية القصور بالحصول على الموارد المالية.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه في دراستنا، يمكن القول إن هناك العديد من النقاط التي تثير التساؤل، وتحتاج لدراسات أخرى للإجابة عنها، نذكر منها:

- دور الحوكمة المحلية في تنمية مناطق الظل.
- دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في مناطق الظل.
- مدى تأثير البيئة السياسية في تحقيق التنمية

قـائـمـــة المـراجـــع

أولا: الكتب.

1. أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار لينا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
2. أحمد محي الدين خلف صقر، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
3. الجرف طعيمة، **مبادئ في نظم الإدارة المحلية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1962.
4. زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
5. سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008
6. صابر بن معتوق، **التنمية المحلية في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار المتنبي للطباعة والنشر، الجزائر،2024.
7. صلاح الدين الهيني، **تحليل أسس الإدارة العامة**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. عبد الله البستنجي، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2017.
9. عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
10. العربي غويني، **اصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر**، د ط، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016.
11. العطار فؤاد، **مبادئ في القانون الإداري**، القاهرة، 1955.
12. عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر، دار ريحانة،2000.
13. محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2002.
14. محمد خنوش، **معوقات التنمية في إفريقيا**، دط، النشر الجامعي الجديد، الجزائر،2020.

15.محمد سيد فهمي، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 1999.

16. منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. إيمان جلجال، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2017.

2. سعاد كروش، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2023.

3. سماعيلي ياسين عبد الرزاق، **الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية**، مذكرة ماجستير: تخصص إدارة عامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

4. شروق بوهالي، **دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي2020-2024**، مذكرة ماستر، جامعة البشير الابراهيمي، الجزائر،2022.

5. شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية-دراسة حالة البلدية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010-2011.

6. عادل بونقاب، **دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل عملية التنمية المحلية المستدامة-دراسة تقييمية لبرنامج تنمية الهضاب العليا**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة-بومرداس، الجزائر،2017-2018.

7. عبد الرحمان بخوش، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2022-2023.

8. عمار صفصاف، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2022.

9. غنية ابرير، **مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في العالم العربي، أطروحة** دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر،2021.

10. فتحية كرمية، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل**، دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2020-2021.

11. فتيحة معمر الحاج، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023.

12. فضيلة مشري، **التنمية المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق، الجزائر،2023.

13. محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011.

14. نور الدين بلقليل، **أثر أليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية- دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة**-أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

15. هادية بن مهدي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020_2021.

ثالثا: المجلات

1. بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، 2006.
2. بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، بلال بولطيف، **واقع البرامج التنموية للجماعات المحلية في مناطق الظل–حالة بلدية الحمادية برج بوعريريج**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، 2022.
3. الجيلالي بلواضح، **فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007 –2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد 03، 2016.
4. صابر بن معتوق، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020–2024)**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
5. غنية بن حركو، **مناطق الظل في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 01** (جانفي2024)، جامعة خنشلة،2024.
6. فريد ابرادشة، **الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة–جدلية الانتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر2020.
7. كمال شطاب، السعيد كليوات، **التنظيم الإداري في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد06،العدد01،الجزائر،2022.
8. لخضر رابحي، حنان أوشن، **التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019.

9. مراد دراوسي، كمال قويدري، **ظروف تسيير المخططات البلدية للتنمية في الجزائر بين النظري والتطبيق–دراسة حالة ولاية البليدة(2015–2019)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد08 ، العدد02، 2021.

10. نصر الدين بن شعايب، فايزة عثماني، **عصرنة الإدارة الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة مناطق الظل بولاية تلمسان–**، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 04، 2021.

11. يوسف خوني، **إدارة التنمية المحلية والرهان التنموي في الجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد07،العدد02،مخبرالأمن الإنساني الواقع الرهانات والآفاق،2022.

رابعا: الملتقيات.

1. أوصغير الويزة، عبد الواحد نسيمة، **التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 21 مارس 2022.

2. قويدري كمال، دواجي محمد لمين، **دور المالية الإسلامية في دعم وتجسيد برنامج الحكومة 24/20 لتنمية مناطق الظل في الجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 21 مارس 2022.

3. محمد الطعامنة، محمود، **نظم الإدارة المحلية، (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان،2003.

4. مليك محمودي، عبد الوهاب سالمي، صباح زروخي، **دور المخططات البلدية للتنمية في دفع عجلة التنمية بمناطق الظل في الجزائر مع الإشارة لبلدية المسيلة**، الملتقى الوطني الافتراضي الثاني حول الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق

الظل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج،21مارس2022.

5. مهدية بن طيبة، خروبي سفيان، **دور الادارات المحلية في دعم التنمية المحلية،** مجلة ايليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، العددالأول،2016.

6. وردة حدوش، سامي بسة، **ماهية مناطق الظل وقراء في البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل،** مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.

خامسا: المحاضرات

1. محمد محديد، **محاضرات في الإدارة المحلية،** جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2019.

سادسا: القوانين والمراسيم ومخططات عمل الحكومة.

1. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011، **والمتعلق بالبلدية،** الجريدة الرسمية، العدد 37، 03 جويلية2011.

2. القانون رقم12-07المؤرخ في 28ربيع الأول 1433الموافق ل 21فيفري2012، **والمتعلق بالولاية،** الجريدة الرسمية، العدد12،29فيفري2012.

3. المواد:15،16،17من القانون رقم16-01المؤرخ في 26جمادى الأولى 1437الموافق ل 06 مارس2016، **والمتضمن التعديل الدستوري،** الجريدة الرسمية، العدد14،07 مارس2016.

4. المادة 17 من **التعديل الدستوري 2020،** المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد82 ، 30 ديسمبر 2020.

5. المواد:1،2،3من القانون رقم11-10المؤرخ في 20رجب1432 الموافق ل جوان2011، **والمتعلق بالبلدية،** بالجريدة الرسمية، العدد37،03جويلية2011.

6. المادة 01من القانون رقم 12-07المؤرخ في 28ربيع الأول1433الموافق ل 21فيفري2012، **والمتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد29 ،12فيفري2012.

7. المادة 82من القانون العضوي رقم16-10المؤرخ في 22ذي القعدة 1437 الموافق ل 25أوت2016، **والمتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد50،28أوت2016.

8. المادة77 من القانون رقم12-07 المؤرخ في 28ربيع الأول1433الموافق ل21فيفري2012، **والمتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد12،29فيفري2012.

9. المادة 222من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب،2021.

10. المادة 249من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، لمديرية العامة للضرائب، 2021.

11. المادة 261من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب،2021.

12. المادة 263مكرر2من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب،2021.

13. المادة 41 من الأمر15-01المؤرخ في07شوال عام1436الموافق ل23جويلية2015، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد40،23جويلية2015.

14. المادة 282مكرر5من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، لمديرية العامة للضرائب،2021.

15. القانون رقم90-08، المؤرخ في 07أفريل 1990، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ11 أفريل 1990.

16. المواد،1،2،3، من المرسوم التنفيذي رقم 14-116المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 24مارس2014، **يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان**

للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد02 ،19أفريل 2014.

17. المادة05، من المرسوم التنفيذي رقم 14-116المؤرخ في 22جمادى الأولى1435 الموافق ل24مارس2014، **يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد19،02أفريل 2014.

18. المادة 169 من الأمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق ل 10 مارس سنة 2021، **يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد 17، 10 مارس 2021.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-مصالح الوزير الأول: **حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة2020**، الجزائر، فيفري2021.

20. المواد:1،2،3،4، من الأمر رقم21-13 المؤرخ في 22 محرم عام 1443 الموافق ل 31أوت سنة 2021، **يعدل ويتمم** بعض أحكام القانون رقم11-10 المتعلق بالبلدية.

21. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **نشر حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020.**

https://WWW .interieur .gov :dz .2025/04/14

سابعا: المواقع الإلكترونية.

1. بن فردي موسى، **مناطق الظل-التوجه الحكومي الجديد-**، جريدة الحوار،2020/04/01، الموقع الالكتروني:

http://elhiwar.dz/opinions/167144/.(15/02/2025).

قائمة الجداول والأشكال

قـــــــــائـــــــــــمـــة الـــــــجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)	59
02	عدد مناطق الظل بلدية القصور.	71
03	مصادر تمويل المشاريع التنموية لمناطق الظل ببلدية القصور	73
04	المشاريع التنموية لبلدية القصور حسب القطاعات	75
05	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة توبو	77
06	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة بلفيل	78
07	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة الحامة	79
08	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة بلج	80
09	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة وراسن	81
10	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة القصور	82
11	المشاريع المنجزة حسب القطاعات في منطقة تازروت	83

قـــــــائـــــــــمة الأشـــــــــكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)	60
02	الهيكل التنظيمي لبلدية القصور	69
03	موقع بلدية القصور من ولاية برج بوعريريج	70
04	نسبة مناطق الظل لبلدية القصور	72
05	نسبة مصادر التمويل.	74
06	نسبة المشاريع حسب القطاعات	75

فهرس المحتويات

فـــهـــرس الـــــمـــــحـــــتويـــــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية	**3**
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية	**17**
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية لمناطق الظل	**28**
الفصل الثاني: تجسيد دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية لمناطق الظل في الجزائر	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: دور البلدية والولاية في تنمية مناطق الظل	**38**
المبحث الثاني: أهمية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل	**44**
المبحث الثالث: تنمية مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)	**58**
الفصل الثالث: واقع التنمية المحلية في بلدية القصور في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) -دراسة حالة-	
تمهيد	**65**
المبحث الأول: تقديم بلدية القصور	**66**
المبحث الثاني: واقع المشاريع التنموية بمناطق الظل في بلدية القصور	**73**
المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه بلدية القصور في تنمية مناطق الظل والحلول المقترحة لعلاج نقص التنمية المحلية	**84**
الخاتمة	**92-95**
قائمة المراجع	**–**
فهرس المحتويات	**–**

فهرس المحتويات: .....

قائمة الجداول	ـ
قائمة الأشكال	–
الملخص	–

الملخص:

تهدف هذه الدراسة موضوعا هاما في السياسة العامة للدولة، وهو إبراز الدور التنموي الذي تقوم به الإدارة المحلية في مناطق الظل، باعتبارها الوسيط بين الحكومة والمواطن والأداة المثلى لتحقيق التوازن الجهوي الذي يشكل موضوع وهدف التنمية المحلية، كذلك معرفة مدى تجسيد الجماعات المحلية للبرامج التنموية لهذه المناطق، حيث سعت لإنجاز عدة مشاريع تنموية في المناطق المتضررة والتي تعاني من نقص التنمية، ومن أجل قياس الأثر الفعلي لهذه البرامج التنموية، تم التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، وإجراء دراسة تطبيقية على مناطق الظل لبلدية القصور لمعرفة واقع التنمية للبلدية وفق مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 الذي سطرته الحكومة من أجل تحقيق التنمية المحلية لمناطق الظل على المستوى الوطني، وذلك من خلال الاعتماد على الوثائق الرسمية والمعطيات المتحصل عليها، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عملية التحليل.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الجماعات المحلية، التنمية المحلية، مناطق الظل.

Abstract :

This study addresses an important topic in the state's public policy: highlighting the developmental role played by local administration in shadow areas. Local administration serves as the mediator between government and citizens and the ideal tool for achieving regional balance, which constitutes the subject and goal of local development. It also examines the extent to which local communities implement development programs for these areas, having sought to implement several development projects in affected areas suffering from a lack of development. In order to measure the actual impact of these development programs, the study's variables were theoretically grounded, and an applied study was conducted on the shadow areas of the municipality of Al-Qusur to determine the municipality's development status in accordance with the 2020-2024 economic recovery plan, which the government outlined to achieve local development in shadow areas at the national level. This study relied on official documents and data obtained, employing a descriptive analytical approach in the analysis process.

Keywords: Local administration, local communities, local development, shadow areas.